الأوضاع الاقتصادية للشطرة في ظل الإدارة البريطانية 1918– 1921

أ.م.د. شاكر حسين دمدوم الشطري
جامعة ذي قار/ كلية الآداب / قسم التأريخ

الملخص

تتناول هذه الدراسة الأوضاع الاقتصادية للشطرة في ظل الإدارة البريطانية 1918–1921 . اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيمها الى مقدمة وأربعة مباحث أساسية وخاتمة ، تناولنا في المبحث الأول الأراضي الزراعية والري في الشطرة . فيما خصص المبحث الثاني عن طبيعة العمليات التجارية في عهد الاحتلال البريطاني . بينما عالج المبحث الثالث الضرائب . وتطرقنا في المبحث الرابع والأخير عن ميزانية بلدية الشطرة في ظل الاحتلال البريطاني لتلك الحقبة . اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر المتنوعة وخاصة الوثائق البريطانية غير المنشورة والمنشورة . وكذلك الكتب العربية والمترجمة وبعض المقالات المنشورة . وقد اهتمت سلطات الاحتلال البريطاني بزراعة المحاصيل التي تشكل المواد الأولية للصناعة البريطانية . كما أن التجارة في تلك الحقبة، عانت من عدم الاستقرار لكونها قد ارتبطت بحركة سوق تجارية عالمية، تحركها دول عظمى .فضلاً عن عدم استقرار ميزانية بلدية الشطرة ؛ نتيجة لحالة الاضطراب التي شهدتها العراق بشكل عام والشطرة بشكل خاص .

This study deals with the economic conditions of Shatra under British administration 1918–1921. The nature of this study necessitated its division into an introduction, four basic investigations and a conclusion. In the first topic we dealt with agricultural lands and irrigation in Shatrah. While the second topic was devoted to the nature of commercial operations during the British occupation. While the third dealt with taxes.

We discussed the fourth and final section on the budget of Shatrah municipality under the British occupation of that period. The study was based on a variety of sources, especially British documents that were unpublished and published. As well as Arabic and translated books and some published articles. The British occupation authorities were interested in planting crops, which are the raw materials of the British industry. Trade in that era suffered from instability because it was linked to the movement of a global commercial market driven by superpowers, in addition to the unstable budget of the Shatrah municipality, due to the turmoil in Iraq in general and Shatra in particular.

المقدمة :

اكتسبت الأوضاع الاقتصادية أهمية خاصة في مجالات الحياة جميعاً وذلك لصلتها المباشرة بالزراعة والتجارة والصناعة والضرائب والميزانية ، فضلاً عن صلة الحياة الاقتصادية بالتطورات السياسية ومسؤوليتها المباشرة عن مجمل الأنشطة الزراعية والتجارية والصناعية .

وبالرغم من أهمية الإجراءات الاقتصادية التي قامت بها السلطات البريطانية في الشطرة خلال السنوات 1918.1921، لكنها لم تحظ بعناية الباحثين والمؤرخين بقدر كافٍ حيث انصبت اهتماماتها على دراسة الجوانب العسكرية والسياسية باستثناء بعض الدراسات التي أكدت جوانب معينة من الأوضاع الاقتصادية أو إشارات عابرة ومختصرة وردت في بعض مؤلفات العرب والأجانب عن تاريخ العراق الحديث والمعاصر.

ان دراسة الأوضاع الاقتصادية للشطرة في ظل الإدارة البريطانية 1918– 1921 وهي حقبة زمنية مهمة جداً من تاريخ العراق المعاصر ، ذلك لأنها شهدت نهاية السيطرة العثمانية على العراق لتحل محلها السيطرة البريطانية. والواقع ان اختيار عام 1918 بداية لموضوع الدراسة، يرجع أساسا الى السيطرة البريطانية المباشرة على الشطرة وما أعقب ذلك من تغييرات شاملة في أوضاع المنطقة. أما توقف الدراسة عند العام 1921، فيرجع بالدرجة الأساس الى تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في 23 آب 1921 بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في 25 تشرين الاول 1920 وما رافق ذلك من ظواهر اقتصادية جديدة اوضحناها بين طيات هذه الدراسة .

فقد حاولت هذه الدراسة تتبع الأوضاع الاقتصادية في الشطرة خلال حقبة الإدارة البريطانية للمدة 1918 – 1921 من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية الرئيسة والتي تمثلت في الاراضي الزراعية والري والتجارة وميزانية بلدية الشطرة . وان هذه المرحلة مميزة في تأريخ هذه المدينة كونها انتقلت من نظام قديم متمثل بالاحتلال العثماني الى نظام وطريقة اقتصادية جديدة تمثلت بمرحلة الاحتلال البريطاني وسيطرته بصورة مباشرة على جميع الأمور في العراق .

اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيمها الى مقدمة وأربعة مباحث أساسية وخاتمة ، تناولنا في المبحث الأول الأراضي الزراعية والري في الشطرة . فيما خصص المبحث الثاني عن طبيعة العمليات التجارية في عهد الاحتلال البريطاني . بينما عالج المبحث الثالث مسألة الضرائب . وتطرقنا في المبحث الرابع والأخير عن ميزانية بلدية الشطرة في ظل الاحتلال البريطاني. وهنا نود ان نشير الى اننا لم نتناول الجانب الصناعي في الشطرة ، كون الصناعة

فيها كانت بدائية ولم يجر أي تطور او تحسن فيها فقد تناولتها الدراسات السابقة . واشرنا إشارات بسيطة عنها في حالة فرض الضرائب عليها في المبحث الثالث من هذه الدراسة .

استقت الدراسة معلوماتها من مصادر متنوعة ، تحتل وثائق الاحتلال البريطاني غير المنشورة مكان الصدارة ، والتي تمثل بحق العمود الفقري للدراسة لما تحمل من معلومات دقيقة وتفصيلية عن التطورات الاقتصادية في الشطرة خلال تلك الحقبة وكذلك وثائق او ملفات البلاط الملكي. كما اعتمدت الدراسة على وثائق او ملفات وزارة الداخلية والتي تشكل إضافة نوعية لتلك المعلومات التي حصلنا عليها . كما كان لوثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة ووثائق وزارة المستعمرات البريطانية والوثائق البريطانية المنشورة وخاصة تقارير الإدارة البريطانية لعام 1918:

Reports of Administration for 1918 of Division and Districts of the Occupied Territories in Mesopotamia ,Vol. I., Shatrah District Administration Report , 1918.

أثرها الواضح بين طيات هذه الدراسة التي أظهرت تصورات بريطانيا السياسية وأهدافها الاقتصادية في المنطقة . وكان لمخطوطة حسين الشعرباف (الشطرة في الاحتلالين) أهميتها في هذه الدراسة ، وأيضاً للمقالات التاريخية المنشورة في الدوريات مكانة خاصة في هذه الدراسة ؛ لما تحمله من آراء وتصورات علمية ثمينة .إضافة إلى الاعتماد على الصحافة المحلية التي مثلت نبعاً غزيراً من المعلومات عن تلك الحقبة التأريخية .

ومن اجل تنويع مصادر هذه الدراسة والتعرف على أكثر من وجهة نظر متباينة وجهود علمية، فان الدراسة اعتمدت على دراسات لباحثين مميزين في هذا المجال ، يأتي في

مقدمتها كتاب (التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي1864 – 1958) لمؤلفه محمد سلمان حسن ، فقد أفاد الدراسة بصورة مباشرة ، وكتاب (ثورة 1920) لمؤلفه وميض جمال عمر نظمي. إضافة الى الكتب المتعددة التي اعتمدتها هذه الدراسة مساعدا معينا لها .

المبحث الأول : الأراضي الزراعية والري :

واجهت سلطات الاحتلال البريطاني منذ قدومها الى العراق مشكلة في غاية الأهمية وتتلخص بالكيفية التي تستطيع بموجبها تجهيز وتموين قواتها الكبيرة بالمواد الغذائية اللازمة، فقد كانت ظروف الحرب قد عجلت بتدهور الزراعة بعد ان ساهمت عشرات الآلاف من أفراد العشائر (الفلاحين) في قوات المجاهدين التي أرسلت لمقاومة الحملة البريطانية على العراق، كما ان آلاف الأطنان من الأطعمة كانت تستحوذ عليها السلطات العثمانية لخدمة المجهود الحربي ، وهكذا وجدت السلطات البريطانية المحتلة البلاد في حالة تكاد تقترب من المجاعة ، فقد انخفض الإنتاج الزراعي الى ربع ما كان عليه في عام 1913. كما ارتفعت الأسعار الى درجة كبيرة بلغت أربعة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب ، فسعر الشعير مثلا ارتفع من(35) روبية الى (135) لكل عشرين منا بصريا . اما سعر الحنطة فقد ارتفع من (190) روبية الى (500) روبية وذلك لكل عشرين مناً بصرياً، كما ارتفع سعر الرز من (184) روبية الى (320) روبية لكل من بصري . وفي الوقت نفسه كانت يد الخراب قد امتدت الى مئات القنوات والجداول ؛ نظرا لإهمالها الطويل وبسبب حاجتها الى التطهير والكرى المتواصل وعليه فليس عجيباً ان تولد مثل هذه الظروف صدمة للبريطانيين الذين جاءوا محملين بشتى الأفكار عن خصوبة ارض الرافدين وإمكانيات العراق

العظيمة. وقد وصفت وثيقة بريطانية صادرة في 28 كانون الأول عام 1917 هذه الحالة بـ : " ان المشكلة لم تعد الآن توفير الغذاء لقوات الاحتلال فحسب بل كان على السلطات ان تعالج معضلة توفير الغذاء لعموم السكان" [1] .

وبهذا الصدد ذكر لونكريك ان الضرورة الملحة أدت الى زيادة إنتاج الغذاء في الأراضي التي اجتاحتها الحرب ، بالإضافة الى حماية الملاحة العسكرية في الانهار في عام 1917 الى "تأسيس مشروع التنمية الزراعية" تحت إشراف غاربت (Garbet) رئيس مجلس الإيرادات، وكان ذلك المشروع يهدف الى إنتاج ثلاثمائة ألف طن من القمح بالإمكان الى الوسائل التي استعملها المشروع لتوفير البذور وتجهيز المحاريث واستخدام المواشي للمساعدة في تطهير قنوات الري . ولقد تم الحصول على مساندة الشيوخ لهذا المشروع عن طريق الوعد بحصولهم على إيرادات ممتازة وبالدعاية المتحمسة التي كان الضباط السياسيون يبنونها للمشروع[2].

ومن الطبيعي ان عشائر منطقة الشطرة تتألف من أصناف العرب المتواجدين ما بين النهرين ، فقد كان هنالك مزارعي الشلب وانواع الحبوب الأخرى ، وتباين أراضيها بين صحراوية وزراعية ومراعي واهوار تنتشر على ضفافها زراعة الشلب ، كما ان عشائرها بين غنية تزرع الشلب وفقيرة تعتمد على الحنطة والشعير[3].

كما أن قسماً من الأراضي الزراعية في الناصرية العائدة الى احد أهالي الشطرة وهو (نجيدي آل جاسم) قد تعرضت للتلف والتدمير في شهر ايلول عام 1915 من قبل السلطات البريطانية بعد احتلالها مدينة الناصرية . علما ان الحكومة البريطانية قامت بوضع يدها على مزارع نجيدي آل جاسم الواقعة شرق مدينة الناصرية ، فقامت بقطع الأشجار

والاستيلاء على الحيوانات الموجودة ، وكذلك موت المزروعات بسبب قلة المياه والإهمال فقامت الحكومة في أواخر عام 1917 في زراعة هذه الحدائق بالخضروات ، مما حدا بنجيدي آل جاسم بطلب إعادة حقوقه وتعويضه عن الخسائر التي لحقت به ، وقدم ذلك على شكل عريضة قدمت الى السلطات البريطانية في الناصرية، الا ان هذه السلطات رفضت تعويضه عند تدمير مزارع التمور العائدة له والواقعة شرق الناصرية . ويعد هذا الأمر من وجهة نظر هذه السلطات بمثابة عقاب له عند هجوم نجيدي عليها ، كما قامت هذه السلطات بإرسال مذكرة هذا الطلب المرفوق بالتعويض عن أملاك نجيدي عن طريق الضابط السياسي في الناصرية الى المفوض المدني ثم الى مقر القيادة العام ، وأصدرت السلطات البريطانية في الناصرية على عدم منح تعويض مالي بقيمة (16,157) روبية. ولكن في نهاية المطاف ومن حسن حظ نجيدى آل جاسم وافق القائد العام بدفع مبلغ (16,157) روبية من أموال بلدية الناصرية[4].

وقد أدركت السلطات البريطانية الموقف وبدأت العمل بسرعة فائقة فجندت آلاف الفلاحين للقيام بأعمال الحفر وكري الأنهر وشقت القنوات وأقيمت السدود الترابية وبذلت مئات الآلاف من الروبيات في مجالات التسليف والإنفاق على أعمال الحفر وإقامة السدود ، وقد اقترن مشروع التنمية الزراعية بالمصادقة النهائية في 19 أيلول 1917 واقتصر في البداية على منطقة الفرات غير ان تقدم القوات البريطانية المتواصل الحق مناطق جديدة بالمشروع . ولم تمض غير مدة يسيرة حتى كانت أعمال التنمية الزراعية قد شملت جميع المقاطعات المحتلة ، وقد اعد المستر غاربت مدير المشروع تقريراً مفصلاً عن الاستعدادات لهذا المشروع وجاء في تقرير عن الإيرادات ان الهدف الرئيس للمشروع هو

توفير الطعام للجيش، وعد التقرير حاجة السكان للطعام ضرورية ، وعلى ضوء هذه الحاجة فقد قدرت الأراضي التي ينبغي زراعتها عام 1918 بـ (600,000) ايكر[5] وهي أربعة أضعاف الأراضي المزروعة في عام 1917. ولم تمض مدة طويلة حتى أخضعت جميع أراضي منطقة الغراف للاعتبارات العسكرية نظراً لإمكانياتها[6].

وفيما يتعلق بأعمال الكري والإرواء وبناء السدود الترابية ، فقد كان لها نصيب وافر من لدن السلطات البريطانية، إذ كان نهر الغراف وأراضيه الزراعية حصة كبيرة لحاصلاته المصدرة الى الخارج ، الا انه بمرور الزمن قد أصبحت بوراً وأصبحت شعبه سائبة، كل ذلك لم ينتج سد من تراب يصبوه في احد فرعي الغراف (البدعة)، حتى يتجه الماء الى الفرع الثاني وهو شط الشطرة في وقت الزراعة الشتوية ، ورفع التراب ليجري الماء في فرع البدعة وقت الزراعة الصيفية ، وان هذه العملية البدائية كانت تعمل على موت الغراف بأسره من جهة إصلاح بعضه مؤقتاً وذلك لان ماء الغراف يحمل الكثير من الغرين والطمى الذي يأتيه من دجلة ، ولهذا السبب سمي الغراف بـ (شط الأحمر) ، والبدعة هي البزل الذي يجذب ماء الغراف ، وان 80٪ من ماء الغراف وقت الفيضان يصب في البدعة و20٪ يصب في شط الشطرة . اما وقت شحة الماء فكل النهر يتدفق في البدعة ويجف شط الشطرة ، وهذا هو اثر البدعة في الغراف، فإذا سدت مرحلة انسياب المياه فيكثر الرسوب في تلك الطين الحمراء فيندثر النهر . كما انه بدأ يظهر اثر ذلك وهو سنام كبير من ذلك الراسب في وسط الوادي مسافة 55 كم وقت رفع سد البدعة يكون قد هبط الماء كثيراً وكل جريان المياه فلا يقدر على جرف ذلك الراسب[7].

لقد كانت عملية الإرواء تؤثر بدورها على طبيعة الزراعة، لان الأخيرة تعتمد اعتماداً كلياً على الري وقد يكون الري احياناً قسمين وهما :

1- الأراضي الواقعة على ساحل الفرات والغراف تسقى بواسطة الكرود والنواعير او من الانهر الصغيرة في حالة الفيضان .

2- الأراضي البعيدة عن اللواء فهي تروى بواسطة القنوات والجداول الكثيرة [8].

وقد قام اول حاكم بريطاني حكم مدينة الشطرة وهو هيسم (Haysom) ببناء سد على نهر الشطرة في حزيران من عام 1918، وذلك من اجل التنظيم عملية تدفق المياه الى الأراضي الزراعية بصورة جيدة[9].

كما قامت السلطات البريطانية بتنظيم سد الشطرة عندما " تمت الموافقة على إنفاق حوالي 1000 روبية على إعادة بناء سد الشطرة من الرصيد في صناديق البلدية وذلك في 21 كانون الثاني عام1920" [10].

ولقد شرعت الحكومة البريطانية في العام 1921 بتطهير شط الشطرة فكلف الحكومة مبلغ (5000) روبية ، وان الواردات التي أصابت الحكومة مباشرة في فصل الربيع من الأراضي التي لم تزرع منذ عام 1920 وهي حسب الجدول الآتي[11]:

جدول رقم (1)

عانه	روبية	الملاحظات
4	3221	المزروعات الشتوية الحنطة والشعير
4	5012	الدخن

8	8233	المجموع

وان هذا المبلغ قليل واجبر الحكومة على زيادته الى(8800) روبية تم رصدها من القروض الزراعية في المنطقة ، علاوة على ذلك فأن الحكومة خسرت في خريف العام 1920 خسائر عظمى وذلك من جراء قيام الثورة والتي أثرت على الإيرادات العائدة للحكومة[12].

وذكر بعض الثقاة ان من بين المشاريع التي قام بها البريطانيين في الشطرة انهم قاموا بعملية كري النهر المار فيها وأقاموا سدا ترابياً في البدعة ، وكذلك سدا ترابيا للنهر ، وكانت هذه الأعمال تنفذ عن طريق السخرة [13]. وقد بلغت السلف الزراعية المدفوعة لشيوخ الشطرة (20,000) روبية[14].

ويلاحظ ان قسما من هذه المبالغ تم صرفها بشكل قروض عينية –بذور– تقدم الى السراكيل[15] بعد التعاقد معهم على مقاولة خاصة ، ولابد ان اقسى شروط المقاولة على الزراع هو إعادة المبلغ او ذخائر عينية، نظرا لإستمرار ارتفاع الأسعار . كما ان شروطا أخرى كانت تفيد السراكيل تقضي بعدم بيع المحاصيل الى التجار والالتزام ببيعها الى السلطات المحتلة [16].

وذكر هيسم في هذا المجال عن الزراعة في الشطرة فقال " لقد كان مستحيلاً محاولة تحسين زراعة الحنطة والشعير. واقترحت بان تباع بذور الحنطة الى العشائر في هذه المنطقة ، لكن الكمية لم تكن مضمونة وتم إلغاء الاقتراح، ولقد حاولت إقناع (سراكيل) الأراضي ان يقوموا بزرع كمية اكبر من الحنطة لهذا العام (1918) ، لكنهم لايحبذون هذه الفكرة ، إذ ان الشعير هو أكثر محصول ربحا وأماناً في جميع النواحي . وان العربي بصورة عامة متحفظ

جداً..... لقد جني بني سعيد الصيف الماضي . منتصف عام 1917– محصول جيدا جدا من الدخن في حين جنت عشيرة العبودة وبني زيد محصول جيد من الرز "[17].

كان إقرار مشروع الإنماء الزراعي إيذاناً ببدء حملة واسعة النطاق سخر فيها الفلاحون للقيام بأعمال الحفر وكري الأنهار وبناء سدود الفيضان في ظل ظروف سيئة للغاية وتحت ظل الإرهاب المسلط عليهم من لدن السلطات البريطانية، وعلى الرغم من معرفة السلطات البريطانية بكره العربي للعمل بهذه الصورة، فأنها حثت الشيوخ بشتى الوسائل لإرسال الرجال للعمل. فقد كانت تخصص لكل جماعة قطعة معينة من الأرض يستغرق حفرها من (8–10) أيام ويتقاضى الشيوخ الذين يزودون الحكومة بالعمال (الفلاحين) ليرة تركية في الشهر عن كل (50) رجلاً ، وكانت معدل اجرة العامل (3–4) قروش في اليوم الواحد إذا عمل جيداً[18]. فقد استخدمت أعداد كبيرة في مشروع الري في السايح وخاصة من افراد عشيرة خفاجة وعشيرة البوسعد في الشطرة[19].

كما لجأت السلطات البريطانية الى الفزعة او نخوة أبناء العشائر للحصول على العمل الجماعي عن العمل الذي يمكن الحصول عليه بهذه الطريقة بقوله انها طريقة فعالة لحصول على عمل في منتهى السرعة[20]. وكانت بريطانيا تلجأ الى طريقة الفزعة عندما يكون هنالك فيضان وبالتالي كأن الناس يكونون مهيئين بطريقة أكثر مرونة للتعامل معها .

كانت الحبوب من المحاصيل الرئيسة التي اهتمت السلطات البريطانية بالحصول عليها وذلك بسبب ظروف الحاجة الماسة لإطعام الجيش والسكان، وقد ضمنت مجموع الحاجة الى الحبوب في عام بحوالي (1918) بحوالي 280,000 طن من الحنطة، وكان البريطانيون يأملون الوصول الى قفزة في الإنتاج من خلال تنفيذ مشروع الإنماء الزراعي.

وكانت منطقة الغراف من أهم مناطق إنتاج الحبوب فقد قدرت إيراداتها بحوالي (64,000) طن في السنة [21] . بينما جاء في كتاب رسمي أعده مدير المشروع وجاء فيه " تابعت سفري بالقطار في الرابع عشر (في مايس عام1918) الى الناصرية وفي صباح الخامس عشر مباشرة التقيت بالشيوخ والوكلاء والتجار ومن له علاقة بالحصاد والحنطة ضمن المنطقة، واعتبار ما جرى في موسم الحصاد وضمن منطقة الناصرية والحي ومن ضمن المناطق المعروفة بالغراف، قلعة سكر والحي وقرية موسى او السويج سيكون هناك حبوب متوفرة لمتطلبات الجيش وبحدود 20,000 طن "[22] ، وأبدى ملاحظته بأن كمية الحنطة والطحين ليست متوقع لها الزيادة بين 1,500 طن الى 2,000 طن، وأوضح بأن بالحصاد يكون على اتجاهين:

1- مشروع محلي (داخلي)

أ- ضمان لأصحاب الشأن وإعطائهم مكافأة كبيرة لتوفير كمية من محصول الحبوب للجيش وضمن ما ينتج ضمن منطقة الشطرة.

ب- العودة للعمل في منطقة الناصرية (نقل بالجنائب (المشاحيف) بحدود النهر) .

2- خط الحصاد الثاني يبدأ من الناصرية الى الحي وذلك لجمع اكبر قدر مكن من المحصول وفي قرية موسى بالذات، قلعة سكر والسويج وهذا المحصول ينقل بعربات حكومية وعربات تأجر الى الناصرية وسوق الشيوخ ، وسيكون التأجير حسب الأميال التي تقطعها الرحلة : من الناصرية الى السويج 30 ميل ومن السويج الى الشطرة 10 اميل ، بينما الطرق الفرعية (قرية موسى) 5 ميل[23].

وذكر غاربت ايضاً " بإشرافي وإشراف المسؤول الإداري لاقى العمل بعض الصعوبات حول معوقات الطرق والحصاد وخاصة ضمن منطقة الحي الشطرة. وكان لابد من نقل المحصول بالجنائب من الحي – الكوت وبمدة ستة أسابيع بعد 1 تموز)) [24]. ويبدو ان توقعاته كانت واقعية منها عدم تحميل المسؤولين عن القطاع الزراعي في قيام نقل المحصول وانما تتحملها الدولة لعدم عزوف الفلاح عن تجهيز محصول للجيش وإعطائهم أجور مجزية لضمان عودتهم للعمل في موسم الحصاد وتوفير امتيازات لهم ولعوائلهم وإعطائهم لجزء من المحصول لهم ولعوائلهم وبذلك سيكون هناك ضمان استمرارهم بالعمل الزراعي.

وقد بلغ كمية المحصول بين منطقة الشطرة والناصرية في عام 1918 هو(12,500) طن من الحبوب، كما بلغت كمية المحاصيل المزروعة باتجاه خط الشطرة – الحي الى الكوت هي(7,500) طن من الحبوب [25].

وذكر غاربت في تقريره بـ " أنه زار كل الأقسام والمناطق وعقدت معهم لقاءات وأسئلة حول موسم الحصاد مع ممثلين الري والاسقاء وممثلي على النقل المائي وقالوا بأنهم يستطيعون نقل فقط 20,000 طن مع مسار النهر من السماوة – الناصرية ، سوق الشيوخ ثم الغراف، ولكن هناك صعوبة في الاستمرار باتجاه الهور" . وذكر ايضا بـ "أن المندوب المدني والضابط المسؤول ركزوا على تقريري واعتمدوه وذكروا بأن هذه النسبة من المحصول قد لا تكفي وطلبوا ايجاد مخازن كافية في السماوة لتهيئته للخزن ثم النقل" [26].

وأبدى غاربت رأيه في هذه المسالة بـ " أنه اي كمية تزيد على النسبة المذكورة تنقل بواسطة الجنائب الى سايلوا الناصرية . كما ان مخازن الحنطة (السايلوات) يجب ان تربط بسكة حديد وضمان مسافة امان كافية عند النقل ما بين السماوة والناصرية" [27].

واشترط الضابط السياسي في الناصرية الرائد ديكسون(Dickson) على عملية خزن بحدود(5000) طن من الحبوب في السوق بعد نقلها وخزنها وتعبئتها باكياس . كما ان فيضان كبير قد ضرب منطقة سوق الشيوخ دمر المنطقة الزراعية بالكامل ، ولم يكن هناك حصاد إلا بعد تموز 1918، وقد ركز المسؤول هنا على منطقة الشطرة ، وجمع كافة المحصول بدون هدر[28].

اما في ما يتعلق بالعمل فذكر غاربت " هناك نقص في اليد العاملة وذلك لعدم الإقبال لموسم الحصاد ؛ لأنه موسم قصير الوقت ، وهناك عزوف عن العمل لعدم استمرارية العمل، واليد العاملة القليلة سببت في تلف المحصول وتركه بدون حصاد ، والآلاف من المحاصيل تهدر في الأرض"[29].

وفي المذكرة المؤرخة في 24 مايس 1918والتي رفعها غاربت عن موسم الحصاد في المنطقة الممتدة في الناصرية الى الحي متوقعاً كما يلي[30] :

1- توقع بأن تكون الخدمة متوفرة بنسبة عالية في منطقة الشطرة ومن المتوقع ان تصل الى (20000) طن ، لكن معلومات غاربت تقول على الأقل (3000) طن من الطحين توفر من الممكن قبول المسؤول الإداري الذي يتوقع بان يكون بحدود (1,500) طن الى (2000) طن .

2- على اعتبار ان التخمين بنسبة المحصول تكون بحدود (2500) طن من السماوة والناصرية وربما اكثر ،مع العلم ان هذه المساحة غير قادرة على توفير أكثر من (1000) طن في هذا الجانب.

3- أشار الجنرال ديكسون اذا ما أخذت السلطات البريطانية بنظر الاعتبار طريقة الحصاد المتبعة في المنطقة ، قد تترك الكثير من التلف في الحقول لما يقلل من المحصول وهذا ما يؤثر على تقليل نسبة المحصول.

4- لابد من حث المزارعين على تغيير طريقتهم وعاداتهم البدائية في الحصاد .

وذكر لونكريك في هذا الصدد بأنه " على الرغم من العقبات المتنوعة من أمثال الاضطرابات العشائرية. وفشل استعمال بعض القنوات وسرقة البذور، وأعمال المسح المغشوشة، فقد نجح مشروع التنمية الزراعية في تحقيق جزء كبير من أهدافه، ووفر لعامة العشائر مظهرا غير متوقع من التخطيط الحكومي والإنفاق بقصد زيادة الإنتاج الذي ينبغي ان يحصل عليه رعايا الحكومة بصفة مباشرة" [31].

الا انه من الصعوبة القول ان هذا المشروع قد استفاد منه عامة السكان ، بحيث ان مجموع هذه الخطط كانت قد أخضعت للاعتبارات العسكرية البحتة ، فالحكام السياسيون كانوا يبتون في جميع تلك الخطط ولهم وحدهم تقرير أسبقية المشاريع بعد مشاورة ضابط الري في المناطق، بموجب صلاحيات واسعة منحتها لهم سلطات الاحتلال . وجدير بالذكر ان احتياطات الجيش من الحبوب وضعت في المقام الأول وكان يجري تجهيز السكان المدنيين ، فقد تم إخضاع مناطق زراعية كاملة للأشراف العسكري المباشر باعتبارها مناطق ذات أهمية إستراتيجية من الناحية الاقتصادية ، وهو ما حصل لمنطقة الغراف اثر جولة قام بها لفيف من الحكام العسكريين البريطانيين فيها. وأكد هول(Hall) بأن هدف المشرفين على إدارة الري في العراق كان سد حاجات الجيش دون النظر الى ثمنها حتى ان السلطات

البريطانية سمحت بالقيام لكثير من الأعمال الاروائية التي تعد في مجال العمل التجاري غير اقتصادية [32].

وعلى هذا الأساس اصدر قائد جيش الاحتلال البريطاني في العراق في 18 كانون الأول عام 1918 بياناً عاماً منع أصحاب الأراضي من التصرف بها ، وكذلك منع المحاكم من رؤية أية دعوى يرفعها هؤلاء اليها ، وزعم ناشروه بأن الغرض منه هو توخي سلامة جيش الاحتلال في العراق، والقصد منه هو ان يلتجئ الملاكون اضطرارا منهم الى بيع الأراضي للشركات البريطانية ، توطيداً لقدم الاستعمار في هذه البلاد ، لكنهم فشلوا في ذلك، وسمح لأصحاب الأراضي في التصرف في أملاكهم عدا لوائي المنتفق وكركوك. وعندما تمت محاصيل ذلك العام وزعت الحكومة حصص المحصول حسب النسب التالية: 50٪ للفلاح و20٪ للسركال و15 ٪ للحكومة و15٪ للملاك . وفي السنة التالية (عام 1919) ازدادت السلطة في الموضوع نفسه فأنها استوفت من المحاصيل 5،27٪ أخذت لها 20 حصة وأعطت الملاك 7،5 من الحصص الباقية وأضافت الباقي الى حصة السركال وظلت حصة الفلاح كما هي[33].

واقترح الحاكم السياسي لمنطقة المنتفق في نهاية عام 1918 بـ " أنه في حالة الأراضي المملوكة فردياً حيث لا يمكن حصول الاتفاق بين مالك الأرض والمؤجر ، فان قسمة الحاصل ستكون 50٪ الى الفلاح 20٪ الى الحكومة كواردات و20٪ الى المالك و10 ٪ الى الشيخ او السركال (مدير مقاطعة) "[34].

ولدى سماع هذا الاقتراح، قام أفراد العشائر بتقديم التماس الى بغداد يشكون فيه بانه عندما كانت نسبة20 ٪ هي الحصة القانونية التي تعود الى الحكومة كواردات، فأن دفع بنسبة 20٪ أخرى الى المالك هي نسبة عالية جداً، وبالتالي خفضت نسبتي او حصتي الحكومة والمالك الى 30٪ معاً[35].

وقد كتب أج. أر. سي. دوبس مسؤول الضرائب في هذا الصدد "لقد علم ان هيئة تحقيق تركية أرجعت مشاكل المنتفق الى حقيقية ان اراضي العشائر الصالحة للزراعة كانت بيد شيوخ قليلين وأقوياء ممن يضطهدون أفراد العشائر ويجعلونهم في حالة اختلاف وان العلاج الصائب هي إجراء تقسيم للأرض"[36] .

ان السياسة البريطانية بخصوص الأرض خلال مدة الاحتلال وبعده مباشرة كانت على أساس السياسة العثمانية السابقة بقدر ما يتعلق الأمر بملكية الأرض التي كانت تتركز بشكل متزايد بيد الشيوخ بالدرجة الأولى وبيد أشراف المدن بالدرجة الثانية، ولكن خلافاً للسياسة العثمانية كانت السياسة البريطانية ايضا قد استخدمت الشيخ كأساس للسيطرة السياسية، أي بمعنى آخر هو تحويل الأراضي الى الشيوخ من فوق رؤوس الفلاحين القاطنين وزيادة القوة السياسية والسيطرة لدى الشيوخ[37].

وفيما يلي نستعرض المقاطعات الزراعية في الشطرة التابعة لعشائرها وأسماء السراكيل المالكين لها والعائدة للقبائل وضرائبها بالروبيات (إيرادات المحصول الصيفي لعام 1918) وهي حسب الجدول الآتي[38]:

جدول رقم (2)

المقاطعة	السركال	العشيرة	الضرائب
الصديفة	خيون آل عبيد	العبودة	10,000روبية
ابو العجول	ثويني والسادة	العبودة	5,000 روبية
ام الأسود	ثويني والسادة	العبودة	400 روبية
تل گرحة	سويلم آل هواش	العبودة	500 روبية
الفتاحية	دنيف آل عوفي و ثجيل آل مشو	العبودة	200 روبية
الغموگة	عليوي آل معارج وساجت آل مشتت	بني سعيد	200 روبية
العويني	فيصل آل ثامر و محمد آل دغيم وفجر آل مشبچ ومحمد آل حسين	بني سعيد	2000 روبية
جناح	محمد آل حسين	بني سعيد	500 روبية
التمن	محمد آل حسين وفجر آل مشبچ	بني سعيد	500 روبية
الكرح	نايف آل مشاي	آل سعيد	800 روبية
ام البشات	سكر آل عساف	آل عساف	500 روبية
الدبجة	رمح	آلبو سعد	400 روبية
البيضة	سليمان آل شريف	بني زيد	8000 روبية
ام الفطور	سرحان آل شراد	بني زيد	2000 روبية
ام الفطور	حطاب آل زنيد	آل سهلان	3,500 روبية
الدچه	شمخي آل حويچم	بني زيد الدچه	3000 روبية
المجموع			38,300 روبية

وكانت المقاطعات الزراعية التابعة لعموم عشائر الشطرة تزرع المحصولين الصيفي والشتوي ، وفي هذا الصدد ذكرت لنا التقارير البريطانية ملكية هذه المقاطعات وأسماء مالكيها ونوعية المحصول وأسماء السراكيل والعشائر التي تزرعها وهي كما موضحة في الجدول الآتي[39] :

اسم المقاطعة	اسم المالك	نوعية المحصول	اسم السركال	اسم العشيرة
عشيرة العبودة				
الحجية والسيدية	ميري	شتوي	سيد عبدالرزاق	البو هلالة
ام الحنطة	ميري	شتوي	جارالله آل حسين	آل عواد
الحوسه	ضاري بك	شتوي	مرار وعلي	آل عمار
الجاسمية	آل جاسم	شتوي	سلمان آل جاسم	آلبوشمخي
العلوية	سيد حسن	شتوي	جبار آل حامي	العبودة
آلبونجيم	الحاج رويح	شتوي	مهنا وعريبي	آلبونجيم
تل گرحة	ميري	شتوي وصيفي	سويلم آل هواش	آل جهل
إسْلَيمْ	ميري	شتوي	عيسى آل محمد يحيى	العبودة
الطريحات	عبدالرزاق آل سليمان	شتوي	الحاج حزام	آلبوخليف
آل حمام	ميري	شتوي	محمد آل كريم	آل حمام
الخفانية	ميري	شتوي	گصيل	العبودة

المهدية	زامل آل مناع	صيفي وشتوي	دنيف	السناجر
الخروفية	سيد حسن	شتوي	مشخل	عبودة العرب
ام التمن	عبدالرزاق الفالح	شتوي	الكوت	آل حكن
الصديفة	ميري	صيفي	خيون آل عبيد	العبودة
ابو العجول	عبدالرزاق الفالح	شتوي وصيفي	سيد علي وثويني	العبودة
نصف البدعة	كريدي آل فراوي	شتوي	سيد نعيمة	العبودة
نصف البدعة	درويش آل فراوي	شتوي	مصطفى ومضحي	آل عواد
عشيرة بني زيد				
بني زيد اللچه	ناصر	صيفي	شمخي	بني زيد
أم الأسود	عبدالرزاق الفالح	شتوي وصيفي	ثويني وسعدون	آل جدية
الخيونيه	آل فراوي	شتوي	سليمان آل شريف	بني زيد
بويريچه	عبدالرزاق ومناحيم	شتوي	سليمان آل شريف	آل جدية
ام الفطور	ناصر آل عجيل	صيفي وشتوي	سليمان آل شريف	بني زيد
ام الفطور	ناصر آل عجيل	صيفي	سرحان	العظميين
كواريه	عبدالرزاق الفالح	شتوي	عويش	آل جبارة
عشيرة آل سهلان				
ام الفطور	ناصر آل عجيل	صيفي	حطاب	آل سهلان
عشيرة آلبوسعد				
گصة آلبوسعد	عبدالرزاق الفالح	شتوي	حسين آل جعين	آلبوبدران

گصة آلبوسعد	عبدالرزاق الفالح	شتوي	فرج آل زجي	آلبوبحر
گصة آلبوسعد	عبدالرزاق الفالح	شتوي	حسين آل جعين	الجدادعة
گصة آلبوسعد	عبدالرزاق الفالح	شتوي	لاگن آلبو عودة	آلبوعيد
الدبجة	إبراهيم بك السعدون	صيفي	شياع وليمان	آلبوعيد
عشيرة بني سعيد				
الطيامن	ميري	شتوي وصيفي	محمد آل حسين وفجر	فالح الغشيم
العوينه	ميري	شتوي وصيفي	محمد آل دغيم	آل معيوف
العوينه	ميري	شتوي وصيفي	فضل آل ثامر	آل أُعْمَرْ
العوينه	ميري	شتوي	رضوان الحاج لميم	آل معيوف
البورويش	ميري	شتوي وصيفي	ساجت آل مشتت	آل عليخان
ام النعيج	إبراهيم بك السعدون	شتوي وصيفي	ساجت آل مشتت	آل عليخان
ام الرمح	إبراهيم بك السعدون	شتوي وصيفي	عليوي آل مرهج	آل أُعْمَرْ
نصف الغموگه	إبراهيم بك السعدون	صيفي	ساجت آل مشتت	الجوامل
الغره	ميري	شتوي وصيفي	ساجت آل مشتت	آل عليخان
الغره	ميري	شتوي وصيفي	نايف آل مشاي	آل أُعْمَرْ
الغنيمية	إبراهيم بك السعدون	شتوي وصيفي	نايف آل مشاي	آل أُعْمَرْ
الصفره والصفيره	إبراهيم بك السعدون	شتوي وصيفي	عليوي آل مرهج	الجوامل
نصف الغموگه	إبراهيم بك السعدون	صيفي	عليوي آل مرهج	الجوامل
الدويمة	ميري	شتوي	ساجت آل مشتت	آل عليخان

الابيتر	إبراهيم بك السعدون	شتوي وصيفي	ساجت آل مشتت	آل عليخان
ام الغزلان	ميري	صيفي	محمد آل حسين	آل غشيم
الجناح	ميري	صيفي	فضل بن ثامر	الجوامل
السنجرية	ميري	شتوي	محمد آل حسين	آل غشيم
ام الهوش	إبراهيم بك السعدون	شتوي وصيفي	سعدون سكر	آل عساف
ام البشوت	إبراهيم بك السعدون	شتوي وصيفي	سعدون سكر	آل عساف
مجر الهور	إبراهيم بك السعدون	صيفي	سعدون سكر	آل عساف
ام الغزلان	إبراهيم بك السعدون	شتوي	سعدون سكر	آل عساف
عشيرة خفاجة				
جزرة آل خفاجة	عبدالرزاق بك الفالح	شتوي	شياع	آل عصيدة
جزرة آل خفاجة	عبدالرزاق بك الفالح	شتوي	راس آل جرن	المشاخيل
جزرة آل خفاجة	عبدالرزاق بك الفالح	شتوي	علي آل فضل	آل عبد السيد
جزرة آل خفاجة	عبدالرزاق بك الفالح	شتوي	عباس	آل عويد
جزرة آل خفاجة	عبدالرزاق بك الفالح	شتوي	فرهود	آل عليوي
جزرة آل خفاجة	عبدالرزاق بك الفالح	شتوي	محسن	آل سالم
جزرة آل خفاجة	عبدالرزاق بك الفالح	شتوي	عبدالله	آل سعيد
جزرة آل خفاجة	عبدالرزاق بك الفالح	شتوي	شطب	الطلاحبة
جزرة آل خفاجة	عبدالرزاق بك الفالح	شتوي	مهلهل	آل طربوش
الگرغولية	عبد المحسن	شتوي	عبد الحسين	آل عبدالسيد

گصة شويل	ثامر آل سعدون	شتوي وصيفي	عجيل	آل طربوش
البطنجة	ثامر آل سعدون	شتوي	شطب	الطلاحبة
زكية	الحاج طلال	شتوي	طالب	آلبو شهاب
ابو طوينه	حمود شياع	شتوي	طالب	آلبو شهاب
الطوينه	عبدالرزاق الفالح	شتوي	عيسى	الطوينات
رچه	عبدالرزاق الفالح	شتوي وصيفي	عيسى	الطوينات
بني ركاب	عبدالرزاق الفالح	شتوي	صالح آل شاتي	بني ركاب
البيض	الحاج محمود علي	شتوي	صكر	آل شمخي
المناگشة	مناحيم	شتوي	عطشان	آل شمخي
ابو عريمة	حمود شياع	شتوي	جبر	آل شمخي
حبل ابو عريمة	مناحيم	شتوي	فرج	آل شمخي
الجرجسية	ميري	شتوي	طخاخ	آل شمخي
الخصب	عبد الكريم سبتي	شتوي	خلف	آل بطوش
الصفاوه	مناحيم	شتوي	جبر آل بطوش	آل بطوش

جدول رقم (3)

يتضح من القائمة اعلاه السيطرة الطبقية ونفوذ الإقطاعيين في مدينة الشطرة خلال الاحتلالين العثماني والبريطاني.

ان السندات الوهمية التي منحها العثمانيون خلقت مشكلة كبيرة في هذه المنطقة وجعلتها في حالة قلقة من الفتن والاضطرابات والحروب المستمرة. فقامت عن طريق تلك

السندات باغتصاب الأراضي الزراعية من أصحابها الشرعيين، وعلى ضوء الجدول أعلاه فقد تكونت ثلاث طبقات اجتماعية هي[40]:

1- طبقة ارستقراطية الأرض او الملاك الغائبون الذين لايستقرون في المناطق العشائرية وفضلوا العيش في مراكز الألوية او مراكز الاقضية بالقرب من السلطة من أمثال آل سعدون ويعقوب سركيس ومناحيم وغيرهم.

2- طبقة السراكيل من شيوخ العشائر ورؤسائها الذين يستغلون جهود أتعاب الفلاحين بأبشع الأساليب لمصالحهم الخاصة .

3- الفلاحين البسطاء الذين قاسوا أنواع المظالم من الطبقتين الأولى والثانية ، فضلاً عن الممارسات العثمانية .

وذكر الطاهر بهذا الصدد بأنه توجد مقاطعات اميرية كبيرة في منطقة الشطرة هي[41]:

1- الصديفة خيون العبيد ، العبودة (من 2,000 الى 3000 ليرة تركية ذهبية).

2- تل كرحة – شيخ سويلم (من 300 الى 400 ليرة تركية ذهبية).

3- الحمام، محمد الكريم وابناء فيصل وحشيش السويلم احد اقارب خيون (من 200-300 ليرة تركية) .

4- الحجية : البو هلاله (عبودة).

5- السيدية : البو هلاله (عبودة).

6- ام الحنطة : جارالله ال حسين.

وتوجد مقاطعتان اميريتان في ديار خفاجة هما العوربنية والشامية اللتان اصبحتا أراضي بور بسبب الرواسب في شط الشطرة.

وفي عام 1919 انتقلت دائرتا الري والزراعة الى سيطرة الإدارة المدنية، لكن مصروفات هاتين الدائرتين المهمتين بنسب ضئيلة نوعاً ما[42] ، فبعد ان استتب الأمر للسلطات البريطانية في العراق، بادرت بأجراء إصلاح زراعي في مايس 1919 ، قوبل بالترحيب من قبل كبار الإقطاعيين وأثرياء المدن، الذين كانوا قد حصلوا في العهد العثماني على وثائق بحيازة الأراضي العائدة للقبائل المختلفة، وقد اقتصرت إجراءات الإصلاح على إعادة تسجيل وثائق حيازة الأرض، إذ كانت الوثائق العثمانية لحيازة الأرض مهملة للغاية حتى في المناطق التي كانت فيها السلطة العثمانية قوية جداً. فقد كانت الأرض في حيازة الفلاحين من الناحية الفعلية، حسب ما يقتضيه العرف المحلي، الا انه لم يكن لديهم وثائق حيازة رسمية، مما خلق إمكانيات واسعة لاستحواذ كبار الإقطاعيين على أرضهم . فكان الإصلاح الزراعي موجهاً بالأساس لاستغلال الفلاحين من قبل الإقطاعيين والمحتلين الأجانب. اما الملاكون الصغار الذين كانوا يمتلكون وثائق تمنحهم حق حيازة الأرض، فقد أصبحوا في ظروف سيئة جدا ، إذ الزموا على دفع رسم الطابع الذي يصل في بعض الأحيان الى ربع قيمة الأرض التي في حوزتهم . وليس عبثاً ان تذكر جريدة التايمس اللندنية في مقالها الافتتاحي ان السياسة الزراعية التي تتبعها بريطانيا في العراق، كانت موجهة بالأساس للقضاء على الحيازة الصغيرة للأرض[43]. ويبدو ان السياسة الزراعية التي اتبعتها بريطانيا في العراق هي التي جعلت التوتر يصل الى درجة الثورة عام 1920.

أما الثروة الحيوانية فلم تلق العناية أو الرعاية الكافية، فطريقة غسل وجز الصوف كانت تعاني من البدائية وإهدار كميات الصوف، مما أثر على أسعارها وكان الصوف يجمع بكميات قليلة وغير نقية، إذ يرسل أغلبه إلى مركزين، أحدهما في البصرة والآخر في بغداد، والجنس المحلي من الأغنام مختلط ويعد من الأنواع الرديئة. وعلى الرغم من وجود المراعي الواسعة

إلا أن الإجراءات الحكومية كانت بعيدة عن تشجيع تربية المواشي، إذ أقتصر اهتمامها في بعض الاختبارات حول تطوير" المارينوس" وهي فصيلة من الأغنام الأجنبية، مع استمرار جباية الضرائب على الماشية[44].

المبحث الثاني : طبيعة العمليات التجارية في عهد الاحتلال البريطاني:

تقع الشطرة على شط الغراف ، وتعيش على ضفافه مجموعة من القبائل العراقية ، وبعد ان اخذت ميهه تجف بعد فتح قناة البدعة ، هاجر القسم الأعظم من القبائل التي كانت تقطن أراضيه كعشائر خفاجة وآل ازيرج الى نواحي البصرة ، فأسسوا لهم قرية واخذوا يعملون في مدينة البصرة (بأعمال حرة) ووضع التمور في الصناديق ونحوها من الأعمال البسيطة . كما ان قسما منهم هاجر الى أماكن أخرى، ولكن بمرور الزمن أخذ منسوب المياه يزداد في النهر ، لكن تطهيره لم يكن على القاعدة الهندسية وحمل الاكثبة التي في بزائزه الى الخارج ليتسع مجراه في أرجاء القضاء .وكان لهذا النهر دور واضح من خلال اتخاذ أهالي الشطرة له كواسطة يتعاطون البيع والشراء مع العشائر، وللشطرة سوق تجارة واسعة وذلك لوقوعها في وسط لواء المنتفق ، إذ هي الحد الفاصل بين منطقتي البصرة وبغداد ، وهي المركز الوحيد لسوابل اغلب القبائل النازلة في تلك الربوع[45].

وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى عام 1914 كانت المواصلات مقطوعة رسميا بين العراق ودول الحلفاء ، لكن التجار كانوا يتوسلون بالوسائل لمراسلة أصحابهم في تلك البلدان ومفاوضتهم في أمور البيع والشراء فكانوا يرسلون برسائلهم وبرقياتهم الى بلاد اليونان وسويسرا او الولايات المتحدة الأمريكية قبل ان تدخل الحرب وغيرها من الدول المجاورة ، ويأخذون أجوبتها بتلك الطريقة ايضاً دون ان يتركوا مجالا للمراقب ليظن بهم

سوءاً او يشك في ان تلك الرسالات تبعث الى لندن او مانشستر او باريس أو مرسيليا او غيرها من مدن المتحالفين الذين كانوا في الحرب مع الدولة العثمانية ، وقد كان التجار خلال الحرب يراسلون المانيا واستراليا وسويسرا ويطلب منهم ما خف حمله فتأتي البضائع على شكل طرود كالأدوية وورق السكائر وقماش الدانتيل والمخرمات والخردوات والعطور والزخارف وأقمشة الحرير وغيرها [46].

ومن الامور التي أثرت على تجارة العراق إعلان قانون تأجيل الديون العثماني . ولم يكن العراقيون قد سمعوا قبل هذا (بالموراثوريوم) القانون الذي ساعد المديونيين على تأخير دفع ديونهم وتجزئتها الى أقساط ، وسعى الألمان في توسيع دائرة تجارتهم في بغداد بعد سقوط البصرة ، ففتحوا فيها شعبة للدج بنك(البنك الالماني) ويبقى هذا المعهد المالي حتى احتلال البريطانيين بغداد. وفي زمن الحرب بقيت التجارة بأشراف الحكومة العثمانية فأصدرت أوامر مختلفة وتعليمات عديدة وحددت كمية إخراج البضائع في كل شهر ، لاسيما ما يدخل منها في نطاق الحاجيات كالسكر وغيره وأودعت مهمة إعطاء الإجازات بذلك الى إدارة الشرطة وحددت أسعار المبيعات، لا بل أنشأت عدة مخازن ، وكانت تبتاع من تجار الجملة السلع لتلك المخازن وتبيعها بأسعار مقرره على الشعب، وتقبض لقاء ثمنها نقود ورق . وكانت تبيع في تلك المستودعات في بداية الأمر عود الثقاب والسكر والبترول في أيام معينه ، لكن تلك التدابير لم تدم طويلاً ، بل أغلقت المخازن. وقبيل احتلال البريطانيين لبغداد بلّغت الحكومة العثمانية جميع التجار ان يدونوا أسماء بضاعتهم وكمياتها في دفتر يقدمونه الى اللجنة المؤلفة لهذه الغاية من اجل إحصاء البضائع والأمتعة وحتى ان تعرف الحكومة مقدارها ، وتبتاع من كل تاجر كمية نسبية من مخزوناته بأسعار مناسبة وتبيعها

في مخزن عام سدا لحاجات المواطنين عموماً ورجال الوظائف العسكرية والملكية خصوصاً [47].

وكانت الحملة البريطانية بحاجة الى المؤن والأمتعة والمشروبات والتبغ ، ففتح عهد زاهر للمتاجرة وشرع التجار يستوردون بضائع لم يكن لها رواج بالعراق وكان نطاق المتاجرة بها ضيقاً كالمشروبات الكحولية الأوربية على أنواعها والحليب المركز في علب البسكويت الشوكولات والعطريات وأدوات الزينة والحلاقة واللحوم المكبوسة في العلب وقناني المخللات وأنواع السكائر الأمريكية والصابون الفرنسي على اختلاف أنواعه وغيرها [48].

اما بالنسبة الى الوضع التجاري في الشطرة ، فان السلطات العثمانية بعد الاحتلال البريطاني للبصرة منعت التبادل التجاري مع البريطانيين والمناطق التي احتلوها ومعاقبة المخالفين بالإعدام شنقاً مع مصادرة الأموال المهربة منها واليها ، ولكن الشطرة لم ترضخ للمنع وأصبحت مدينة حرة لتصدير وتوريد الأموال لقاء رسوم معينة حددها الشيخ خيون ال عبيد لكل مادة فتوارد تجار العراق عليها لتصدير مدخولاتهم من الحاصلات الزراعية الى البصرة عن طريق البدعة واستيراد البضائع لتوزيعها على بقية أنحاء العراق ، ومنعت الحكومة المركزية المتاجرة بالأسلحة النارية، ونظراً لوضع الشطرة في زمن الحرب، تجد فيها سوقاً سمي (سوق التفك) ، إذ يوجد فيه اكداساً من الأسلحة والاعتدة معروضة على مرأى ومسمع من رئيس الهيئة العسكرية مظهر باشا[49].

وعندما ثبت البريطانيون نفوذهم في منطقة الناصرية عام 1915، فقد أوضح تقرير بريطاني "انه في نيسان عام 1916 كانت تجري إدارة الحصار بصورة شديدة قدر الإمكان بغية الاستمرار به حتى نهاية العام، وان اكتمال جدار المدينة – يقصد الناصرية– في كانون الثاني سيساعد في تنفيذ ذلك فأن واجهة النهر كانت ..... من الناحية العملية المنفذ الوحيد

الممكن لتسريب البضائع بالرغم من ان قسما من جدار المدينة دمره الفيضان حيث احدث فجوة صغيرة ، مما اتاح الفرصة لبعض المهربين ، لكننا استطعنا من سد تلك الفجوة في شهر أيلول بواسطة الأسلاك الشائكة وإعادة البناء. وقد حدث ذلك في تموز وأب، وتشرين الاول. وتوجد الآن نقاط حراسة أعلى وأسفل جوانب النهر في المدينة – جنوب مدينة الشطرة – وعند المعبر وبوابة الشطرة ، وكل هذه النقاط كانت تجهز بوحدات بريطانية ويساعدها في ذلك بعض المفتشيات من النساء ورجال الشرطة في النهار وبالقوات العسكرية في الليل، وبهذا يمكن صيانة الحصار هنا بصورة فاعلة حيث تقوم الوحدات العسكرية بالدوريات حول جدار المدينة والشرطة على طول ضفة النهر في الليل بالإضافة الى حراس المواقع المعنية"[50].

ان هذه التدابير التي اتخذها الحكام البريطانيون في الناصرية ، قد جعلت كل الخارجين من المدينة يسلكون اما طريق المعبر او بوابة الشطرة ؛ لان المنافذ الأخرى قد سدت بالقضبان الحديدية في شهر تشرين الأول عام 1916 وسمح لكل العشائر الساكنة ضواحي الشطرة بأن يستصحبوا معهم ما يحتاجون اليه من مواد الاستهلاك الخاص من البضائع المحظورة مثل السكر والقهوة والشاي والقماش وما شابه ذلك ، وهذا أدى الى زيادة في التجارة بزيادة مماثلة في المستوردات الى المدينة في كل الأنواع والى مقدار كبير من العمل في دائرة الحاكم العسكري . وتبين الإحصاءات الخاصة بالأشخاص الداخلين الى المدينة خلال أسبوعين احدهما في تشرين الثاني 1916 والآخر في كانون الثاني عام 1917، يبين ان المعدل اليومي قد تجاوز (4) آلاف شخص كل واحد منهم يأخذ مشترياته عند عودته[51].

وقد أوضح تقرير بريطاني عن العمليات التجارية في نهاية عام 1916 وبداية عام 1917" حيث جاء تحفيز جديد للتجارة وذلك بإصدار ترخيصات شهرية لشيوخ القبائل الصديقة، وبعد سقوط الكوت واحتلال بغداد وهروب العثمانيين من الشطرة والسماوة خفت وطأة الحصار من جديد، كما سمح ان تنقل البضائع الى المدن المقدسة بضمان وهذا الامتياز كان مفيدا الى حد ملحوظاً" وأضاف التقرير " انه بلا شك ان قدراً من التسريب قد حدث من المدينة خلال العام ، لكنه ما كان كبيراً وذلك بسبب الصعوبات الكبيرة والعقوبات الشديدة التي تعرض لها الأشخاص (المهربين) وكان ذلك رادعاً قوياً لهم بلا شك . لقد نشطت التجارة في المدينة – يقصد الناصرية – نشاطاً كبيراً حيث بلغت قيمة ضمانات البضائع المأمور بها من البصرة حوالي (28,850) روبية في نيسان عام 1916 وهذا المقدار ارتفع الى اكثر من ذلك في عام 1917 "[52].

وخلال الحرب العالمية الأولى حاولت السلطات البريطانية الاستئثار بالقسم الأعظم من الحبوب المنتجة ، فعمدت الى تقييد انتقال الحبوب من المزارع الى التجار . كما بذلت كل نفوذها لتحتكر شراء المحاصيل الزراعية ، وقيدت موظفيها بإجراءات شديدة أثناء بيع الحنطة الى السكان او قوات الشبانه[53].

وكان بعض الأهالي سواء من التجار الصغار او أدنى من ذلك الذين يتعاملون بالبيع والشراء فقد كانوا يجلبون للمدينة أشياء وحاجيات بسيطة جداً من الحشيش او الحطب والبرسيم وخشب الحطب والنخالة والبردي والحبوب واللبن والدجاج والبيض والقصب والصوف ، وكان اغلب هؤلاء هم من الباعة المتجولين (الخردة فروش) او أصحاب الأكشاك (العربات) بالإضافة الى بائعي الحلوى والتمور[54].

وذكر هيسم عن التجارة في الشطرة بـ " أن التجار أصبحت لديهم الثقة للعمل وأصبحوا أكثر تطوراً وطموحاً وان المهن والتجارة تزداد بشكل مطرد" [55].

كان العثمانيون في السابق وخاصة خلال الحرب العالمية الأولى يحاولون حماية الصناعة والتجارة المحليتين عن طريق فرض نسب عالية لرسوم الاستيراد، لكن ما ان تم احتلال البصرة حتى اكتسح الأسواق العربية سيل جارف من البضائع المستوردة (لاسيما البريطانية) وكانت المادة المستوردة الرئيسة هي المنسوجات. وبسبب هذه المزاحمة التي لا تقاوم خنقت الصناعة والتجارة العراقيتان (المتواضعتان بحد ذاتهما)، ويدل ذلك على ان السياسة البريطانية كان لها تأثير ضار بعض الشيء بالصناعة والتجارة العراقيتين، إلا ان هذه الفعاليات الاقتصادية كانت متواضعة جداً من حيث نظامها وعدد العاملين فيها. اما الأجزاء الواسعة المشتغلة بالتجارة ، فقد استفادت اقتصادياً من رفع رسوم الاستيراد العالية ، وكانت سياسياً تزداد تعاطفاً مع السياسة والوجود البريطانيين[56].

وعلى اثر ذلك فقد صرح المندوب المدني البريطاني في 21 تموز1920 بأنه قد أوقف جباية بعض الضرائب الرئيسة التي كانت تفرض خلال العهد العثماني وهي ضريبة الأملاك (الويركو) ، وضريبة المهنة (التمتع) وبدل الخدمة العسكرية وضريبة المواصلات ، وأن إلغاء هذه الضرائب يكشف عن بعض جوانب المحتوى الاجتماعي للسياسة المالية للإدارة البريطانية أي معاملتها اللينة للعوائل الغنية[57].

ان هذه الخطوة التي قامت بها السلطات البريطانية قد أظهرت بجلاء ولاء التجار العراقيين للإدارة البريطانية وتأييدهم لسياستها ، مما انعكس الأمر على الفلاحين العراقيين الذين كانوا يتحملون الضرائب من قبل السلطات البريطانية.

وذكر وميض جمال عمر نظمي عن وقف جباية الضرائب العثمانية على التجار فقال " ان ذلك يجب الا يعني عدم إسهام بعض فئات التجار في الحركة الوطنية، فبعضهم كان يتحرك وطنياً بدوافع مثالية وقومية ولا مصلحية ، والبعض الآخر كان قد اعتاد التجارة مع الإمبراطورية العثمانية فجاء الانكليز ليقطعوا هذا الطريق، والبعض من صغار التجار لم ينالوا المكاسب ذاتها التي نالها كبار التجار"[58]. وهذه الحقيقة التي ذكرناها أعلاه توضح لنا بشكل جلي تجار مدينة الشطرة الذين وقفوا جنباً الى جنب مع الحركة الوطنية أمثال حسين الشعرباف وغيره من تجار الشطرة .

المبحث الثالث : الضرائب :

تعد الضرائب احد العوامل التي حدّت من وضع السلطات البريطانية إزاء السكان الذين تحكمهم ، فقد اعتمدت هذه السلطات الطريقة التي سلكها العثمانيون في جمع الضرائب والتي كان من شأنها كسب تأييد القسم الأكبر من التجار والمرابين والبرجوازية الكومبرادورية[59]. غير ان السلطات البريطانية حاولت جهد إمكانها في ظل الظروف الجديدة ان تغير تلك الأساليب وتستخدمها في تحقيق مصالحها ، كما ان تعدد أساليب الجباية او طرقها من أهم الأسباب التي أدت الى تدهور الإيرادات ونقصها ، وقد اتخذت السلطات البريطانية طريقتين لجباية الضرائب ومن أبرزها :

1- الالتزام :

أي طريقة التخمين المقطوع وجربت هذه في مقاطعة العمارة وطبقت هذه الطريقة على مقاطعات عديدة ومن بينها الشطرة بعد ان أجريت عليها تحسينات كثيرة، ويرجع سبب

توخي السلطات البريطانية من تجاربها هذه هي ضمان حصولها على إيراداتها بطريقة سهلة قائمة وفقاً للأسس العثمانية التي تعتمد نظام حصة الحكومة المقررة نظرياً على أساس النسبة المئوية البالغة ثلث المحصول باعتبارها ارضاً اميرية.

2- التخمين على الحاصلات:

كانت هذه الطريقة متبعة في العهد العثماني وأساليبها متبعة في معظم أنحاء العراق ، إلا ان السلطات البريطانية لم تجد بدا من السير عليها محاولة تحقيق تقديرات تخمينية على الحاصلات تطابق النسبة المئوية لحصة الحكومة ، ففي لواء المنتفق كانت الحصة هي 27,5٪ من الحاصل [60].

وذكر كوتلوف بأن السلطات البريطانية استطاعت إحراز نجاح كبير في مجال جمع الضرائب، إذ بادرت بعض القبائل بدفع الضرائب اليها بصورة منتظمة ، بعد ان رفضت ذلك في العهد العثماني. واعتمد البريطانيون الطريقة العثمانية في جمع الضرائب داخل مدينة الشطرة وقاموا بتخفيضها في بعض المناطق ، الا انهم لم يحذوا حذو العثمانيين في جمعها جملة واحدة ، وعند رفض المواطنين دفع الضرائب كان البريطانيون يلجأون الى شتى الوسائل القسرية لإجبارهم على دفعها بما في ذلك استخدام قاذفات القنابل[61].

من الواضح ان العراقيين كانوا يدفعون نسبة أعلى من الضرائب خلال العهد البريطاني منها في العهد العثماني ، وان هذه الزيادة الكبيرة في الضرائب بين العهدين العثماني والبريطاني كانت مصحوبة بزيادة موازية في الضرائب والواردات خلال الحكم البريطاني المباشر في العراق (1914- 1921). ولقد بررت هذه الزيادة في التقرير البريطاني بما يلي[62]:.

1- توسيع وتحسين الري.

2- التوسع الناتج في ذلك عن الزراعة.

3- زيادة الأمن.

4- الارتفاع في أسعار الحاصلات الزراعية.

5- جباية الضرائب بشكل أكثر عدلا.

ان هذا لا يترك مجالاً للشك في ان الزيادة في الواردات المجباة كان مبعثها الأساليب الجديدة المتبعة من قبل الإدارة البريطانية ، وفضلاً عن ذلك فقد أشير الى ان إدخال ضرائب جديدة كان له دوره في تحسين الواردات، علاوة على ذلك، أن هذه الزيادة الملحوظة في مبلغ الواردات كانت تعود ايضاً الى امتداد الجباية (الكفوءة) للواردات الى مناطق كانت في السابق تتهرب من الدفع ، الا ان ما يلفت النظر هو القصور عن ادراك العواقب السياسية لتلك السياسة[63].

وقام المسؤولون البريطانيون باقتراح أساليب متعددة لجباية الضرائب، وذلك عن طريق تخويل الشيخ المتصرف بالأراضي دفع الضرائب التي تترتب على المحاصيل المزروعة في أراضيه . الا ان إتباع مثل هذا الأسلوب تقف في سبيله عقبتان : الأولى ان بعض السراكيل يرفضون دفع الضريبة الى الشيخ لأنه يطلق يد الشيخ الكبير في الأراضي، وبالتالي بالإنتاج وكذلك من مثل هذه الطريقة تقاوم بشدة من لدن صغار الشيوخ والسراكيل. وعليه فان اتباع هذه الطريقة كان يتطلب برأي السلطات البريطانية استخدام القوة لتنفيذه . وثاني هاتين العقبتين ان السلطات البريطانية أدخلت في بعض المناطق طريقة جديدة لاستيفاء حصتها من إيرادات الأراضي كمحاولة لدراسة إمكانيات تطبيقها كبديل عن الطرق السابقة ، وقد تضمنت هذه الطريقة قياس قطعة نموذجية من الأرض المزروعة متفق عليها تبلغ مساحتها على الأرض مترا واحداً ثم تحصد وتداس ويوزن ناتجها، ثم تحسب حصة الحكومة على

ضوء مساحة الأرض المزروعة ، ووصفت هذه الطريقة بأنها ليست مثالية ومع ذلك فهي تعطي نتائج أفضل[64].

وذكر توماس(Thomas) بهذا الصدد بـ " أن نظامنا المالي له شكل النظام العثماني نظرياً، والذي تعود عليه الناس، وبتأثيرنا كان منتظماً في حالة الحوادث، أكثر فعالية في الطريقة بقدر المستطاع لأنه كالمسن الحاد المتغضن الوجه. العثمانيون حاولوا ان يكون نظاما خليطاً في حين كانت الضريبة المستحصلة تزيد وتتوسع الحصة في كل منطقة حسب الغايات، يخضعون او يقاومون .. لذلك فهي تزيد في مناطق وتقل في اخرى، وفي بعض المناطق يرجعون مخذولين دون أية ضرائب بالمرة، والشطرة في السنين الأخيرة تصنف مع الفئة الأخرى ولذلك بدت طريقتنا في سياسة جمع الضرائب كثورة فعلاً" [65].

وذكر ويلسون(Wilson) في هذا الصدد عن طريقة جباية الضرائب بـ "انها كانت تدفع يومذاك بموجب القانون التركي نقداً او بالعينات تبعاً لغلة المحصول، وكان هذا قد عدوه في السابق قرار اعتباطي بارع اتخذه مخمنون (عرب) رسميون .وقد أدخلت طريقة جديدة في بعض المناطق بالاتفاق مع الشيوخ وتتضمن قياس قطعة نموذجية من الزرع متفقاً عليها، تبلغ على الأرض متراً مربعاً واحداً. ثم تحصد وتداس ويوزن ناتجها فتعيين قيمة الحاصل من ناتجها، ويحسب حق الحكومة بموجبها ، ولم تكن هذه الطريقة مثالية، لكنها كانت تعطي نتائج أحسن من النتائج التي كانت تستحصل بموجب الترتيبات السابقة، كما كانت تعتبر لدى الجميع طريقة مفضلة، وعلى هذا فحينما يتردد صوت القلاقل في الجو فأني أرى وتد في الحائط يمكن تعليق شكوى عليه"[66].

لقد كانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة جمع إيرادات كبيرة رغما الإعفاءات والتسهيلات التي كانت تمنحها لأعوانها والتي كانت تشكل نسبة كبيرة من الأرقام الكلية

لمجموع الإيرادات ، ومع ذلك فان السلطات البريطانية واجهت كل محاولة للتملص من دفع الضريبة بقسوة متناهية[67].

وذكر تقرير بريطاني مرسل من الملازم ضابط البلدية في الناصرية الى الضابط السياسي فيها وذلك في 31 تموز 1918 يوضح فيه معدل ضريبة الباعة المتجولين وهي كالآتي[68]:

1- القرويات والقرويين من الذين يجلبون من المدينة الحشيش والحطب الحيواني والبرسيم وخشب الوقود والنخالة والبردي واللبن الحامض والدجاج والبيض والقصب والصوف ، تفرض (½) عانه عن كل امرأة في اليوم الواحد .

2- بائعي الخبز والباعة المتجولين (الخردة فروش) وبائعي الحلوى والتمر على الأرض تفرض عليهم (½) عانه كل بائع سواء كان امرأة او رجل أو ولد.

3- أصحاب الأكشاك (العماريات) تفرض عليهم (3) روبيات عن كل مكان وهذه الضريبة كانت قائمة – حسب وصف التقرير البريطاني – .

ايضاً هنالك ضرائب على الحدادين والصفارين أي اصحاب المحال وهي سبع روبيات ، وفرضت كذلك 15 روبية لكل شخص يفتح محلاً[69] .

اما طريقة جمع هذه الضريبة فقد وصفتها إحدى التقارير البريطانية بـ " انه يعين مسؤول الجباية ثلاثة او اربعة من الممثلين لجمع هذه الضريبة نيابة عنه ، وتصدر له باصات توقع من قبلي– ضابط البلدية – للقيام بجمع تلك الضريبة . اما أماكن وقوفهم فهي تتوزع على باب الشطرة وباب كورنك ومنطقة العبور . ويقف هؤلاء الممثلون في تلك الأماكن في أول الصباح قبل فتح الأبواب ويوزعون ترخيصات على النساء والرجال الذين يدخلون المدينة ببضائعهم وتختم هذه الترخيصات (الباصات) بختم مسؤول الجباية وتؤرخ بتاريخ اليوم وعندما توزع هذه القصاصات على الباعة يقوم الممثلون بجمع الضرائب ويسمحون لهم

بالدخول لبيع بضائعهم بحرية ، وإذا ما جوبهوا من قبل ممثلين آخرين يبرز هؤلاء الباعة باصاتهم او قصاصاتهم" [70].

وقد أجبرت المناطق العشائرية على وضع الضرائب بصورة لم يكن لها مثيل من قبل ولا من بعد، إذ ازدادت الضرائب على الرأس (الكودة)[71] في المنتفق مثلاً من اقل من خمس الروبية (2 عانه و10 بيسات) في عام 1916 الى (5) روبيات وعشر عانات في عام1919[72].

وقامت السلطات البريطانية بجباية إيرادات من البساتين عندما قررت الضريبة المقطوعة على كل شجرة، ثم تجري استيفاء الضريبة الكلية بعد إجراء عملية التعداد لأشجار المنطقة ، فعلى سبيل المثال فإن الضرائب المقطوعة المفروضة على أشجار النخيل في منطقة الناصرية كانت تتراوح بين(2,6/5 ، 5,12/7) عانه لكل شجرة فيها[73] . ومن الطبيعي ان تفرض على اشجار النخيل في الشطرة نفس النسب التي فرضت على الناصرية كونهما تابعتين لإدارة واحدة .

بحيث ان الضرائب التي القيت على عاتق المواطن العراقي تعادل ضعف ما فرض على المواطن في المقاطعات المستعمرة في كل من الهند والبنجاب باعتراف احد الإداريين البريطانيين[74].

ان كثرة الضرائب قد زادت الوضع تعقيدا، وإجراءات الاستيلاء والمصادرة والغرامات التي فرضتها الجيوش المتحاربة على المواطنين ، فعلى سبيل المثال كانا ثلثا ما يمول به الجيش البريطاني في العراق يأتي من الضرائب التي فرضت على المواطنين[75] .

اما بالنسبة للسياسة الضرائبية فأنه بالرغم من ان حصة الحكومة من الضرائب كانت مقررة نظريا، فان السلطات البريطانية لم تقرر سياسة ضرائبية ثابتة . ففي قضية التصرف

بالأراضي كان على السلطات البريطانية ان تتسلم حصتها من الإيرادات مقدرة على أساس 20٪ من المحصول من ملاك الطابو ، بينما كان عليها ان تسلم 40٪ من المحصول من شاغل الأرض الاميرية غير المفوضة بالطابو باعتبارها مالكه لحق الطابو، وتبدو المسألة أكثر تعقيدا عندما لا تستطيع السلطات جباية الـ 40٪ من الحاصل من المتصرف الفعلي بالأرض لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها رفض المتصرف الفعلي الاعتراف بحق الطابو، كما ان السلطات المختصة قد تجد تجاوباً في تحصيل حصة الحكومة كاملة بواسطة الشيوخ بشرط الا تقوم بدفع اي جزء منها الى الملاكين[76].

وقد أوضح الحاكم السياسي في الناصرية "انه من المفضل ان نمتنع من اخذ أية ضريبة على المحصول الشتوي بالرغم من ان خيون آل عبيد – شيخ عشيرة العبودة في الشطرة – قدم حوالي 50 ألف روبية من مزارعه . وسوف يصل المحصول الصيفي الى 38,300 روبية وبذلك سيزداد الى 60 ألف خلال 1919 ..."[77].

وتوقع هذا الضابط بـ "انه من المحتمل في عام 1919 تقدم مقاطعة الشطرة بدفع عائد جيد من المحصولات يصل الى 20 ألف روبية"[78].

ويبدو ان الضرائب كانت مقتصرة على أنواع معينة او أشياء معدودة في بداية حكم البريطانيين للشطرة ، واتخذت اشكالاً محدودة ونسبيه. فبالنسبة لضرائب الأراضي ذكر التقرير البريطاني بـ "ان القرار او الموافقة الرسمية على تحصيل الضرائب على محاصيل الصيف (لعام 1917) جاءت متأخرة جدا لتحدد نسبة الضريبة لتجعلها موافقة لنظام الخراصة – أي التخمين – وذلك كان من الممكن فقط ان تحدد متطلبات الضرائب القديمة التركية والملاكين والضامنين. والنتيجة هي انه لهذا العام – 1918– سوف تكون ضرائب ضئيلة. ولكن هذا سوف يهيئ الطريق لجمع الضرائب الكلية على المحاصيل

الشتوية القادمة . كما ان المنطقة لاتخضع لعملية المسح ، ولكن الخرائط المرسومة سوف لن تكون كبيرة بشكل كاف لاستعمالها كأساس لجمع الضرائب ، لذلك فسوف تحدد نسبة الضريبة لهذا الشتاء على أساس الخراصة . وقد قبل الكثير حول عدم التوصية باستخدام هذه الطريقة ، إلا انها الطريقة الوحيدة التي نمتلكها حتى يتم توفير مسح ارضي حقيقي ، وعند ذلك يمكن جمع الضرائب بشكل مستقل وبصورة صحيحة . وعندما تتم زراعة أراضي خفاجة والبو سعد، فأنه سوف يتم تحصيل كمية كبيرة من الضرائب على المحاصيل الصيفية "[79].

وذكر هيسم في تقريره بهذا الصدد بأن هنالك نوع آخر من الضرائب وهي ضريبة الكودة " فقد تم استلام الأوامر عن الضابط السياسي في الناصرية وتوجه هذه الأوامر الى جمع الكودة على الأغنام والجاموس ، ولم يكن من الممكن عمل أي إجراءات او تحضيرات لجمع هذه الضريبة ، ولكن انا اقوم بجمع المعلومات. فأن بني سعيد فقط يمتلكون قطعان ضخمة ، وان الضرائب على هذه العشيرة سوف تكون كبيرة نسبياً ، ولا يوجد الكثير من الجاموس في هذه المنطقة ، ولقد تم تحديد الدخل الآتي من الكودة على الجاموس بأنه لن يزيد على الألف روبية". وتوقع الحاكم السياسي في الناصرية بـ " ان تدر هذه الضريبة (الكودة) عام 1919 حوالي 20 ألف روبية " [80].

كما كان في نية البريطانيين في عام 1918 استحداث دوائر جديدة في عام 1919 من اجل فرض الضرائب عليها مثل دائرة الطابو او ممتلكات الأوقاف ، وكذلك عقود بيع الخمور من اجل زيادة الدخل من هذه المصادر المتنوعة والمصادر الخاصة . ومن ابرز تلك المصادر[81]:

1. العرق (الخمر) : استناداً الى حقيقة ان أكثرية ساكني الشطرة هم من المسلمين لذلك فان بيع العرق قليل جداً في الشطرة . ولاتوجد عقود بيع خمور . لكن مع ضمان الأمان والقانون للمنطقة بدأ السكان اليهود بالعودة سريعاً ، وسوف يزيد بيع العرق على هذا الأساس ، وسوف يكون من الممكن تحضير عقد لبيع الخمر مع سمسار الناصرية في عام 1919 .
2. ضريبة الأسماك : عندما جاء هيسم الى الشطرة وجد بان موظف الحكومة التركية قد قام بفرض ضريبة الأسماك لمدة ثلاث سنوات . وقد اعتبر من المستحسن ان يسمح لجابي الضرائب بان يكمل بنود هذه الاتفاقية القديمة . ان الدخل السنوي المستحصل من هذه الضريبة هو (833,8) روبية .
3. ضريبة التبغ : ان الرسوم المطلوبة تجبى على إجازات بيع التبغ . وهذه الرسوم هي (7,8) روبية لكل دكان تبغ و (3,12) روبية للباعة المتجولين لكل نصف سنة كإجازة بيع . وان المبلغ الكلي لنصف العام الماضي كان حوالي (210) روبية .
4. تسجيل الزوارق : حال جريان الماء وتوفره في الغراف بوشر بتسجيل الزوارق . وقبل نزول مستوى الفيضان في الغراف في شهر آب من عام 1918 تم تسجيل (30) زورقاً ،وان الدخل المستحصل في حينها هو حوالي(109,8) روبية .

وقد اتخذت الضرائب وفرضها طرق عديدة وشتى خلال حقبة الاحتلال البريطاني ، فقد كانت الضرائب في ولاية البصرة للعام (1918–1919) وكون الشطرة ضمن هذه الولاية وتشتمل على ما يأتي [82].

أولاً – المستحصلات ومنها:

1– الضرائب : ومنها : أ– ضريبة البيوت ب– ضريبة المحال ج– ضريبة الباعة المتجولين د– ضريبة التجارة الخاصة هـ– ضريبة المجزرة و– ضريبة الترفيه ز– ضريبة العبور ط– ضريبة البناء ع– ضريبة العجلات ق– ضريبة الماء

2– المستحصلات غير الضرائب: أ– إيجارات أبنية وأراضي البلدية ب– الغرامات. 3– المنح .

ثانياً : المصروفات (النفقات) وتشمل: 1– مؤسسة الدائرة. 2– مؤسسة الوقاية. 3– الإنارة . 4– دعم الفقراء . 5– الاعمار والترميم . 6– رش الطرق . 7– مساعدة المستشفيات أو معونتها. 8– الحوادث . 9– المتنوعات او أشياء أخرى

وقد أكد تقرير للإدارة المدنية في ولاية البصرة بأن " الضرائب تشمل ايضاً أجور الإجازة ، إذ من المؤمل ان تحقق كل البلديات نجاحات مالية عندما تعمل ميزانيتها بصورة صحيحة وملكية البلدية تتطور بصورة صحيحة ، ولربما من المفيد ان تقدم ملاحظات موجزة وقليلة حول نظام الضرائب للبلديات فهناك ضريبة العقار وضريبة الدكاكين أو الاسواق ، فقد تم إجراء متميز ومعتمدين هاتين الضريبتين بقدر10٪ من القيمة السنوية للمتلكات" (83).

كما ذكرت إحدى التقارير البريطانية بـ " انه من الضروري ان تفرض ضريبة على المحال اكبر من الضريبة المفروضة على البيوت ، فالضريبة المفروضة على الخانات اكبر بكثير مما هي عليه بالنسبة للبيوت، وذلك للحد من تشجيع تحويل البيوت الى مخازن، وفي الوقت

الحاضر عام 1919 فأن الحد الأعلى البيوت والمحلات هو10٪ من الإيجار تم تثبيتها كإيجار ". وأوصى التقرير ايضاً بـ " إعداد لجان في المدن التابعة لولاية البصرة وذلك لمساعدة ضباط البلدية في هذا العمل، فقد كانت بلدية الشطرة عدد بيوتها عام 1919قد بلغ (600) بيت ووصل عدد الخانات والدكاكين (329) لنفس العام "[84].

لقد تفجر الاستياء بين العشائر من جمع الضرائب بقلق وإزعاج في المدينة. فلما اشتكى رؤساء العشائر للضباط السياسيين من مطالبة الحكومة بدفع الضرائب من حاصلات الطليعة (وهي قطعة صغيره من ارض مملوكة بالطابو ومعفية من الضريبة وذلك لقاء خدماتهم) ، انتهز هؤلاء باعتبار ان احتجاجاتهم هي محض ادعاءات، فلما خاب مسعى المراجعات لجأت العشائر الى القوة فأخذوا يطلقون النار على جباة الضرائب ، الامر الذي تسبب في انه تفرض عليهم عقوبات قاسية وغرامات مالية من قبل الضباط السياسيون البريطانيون، ففي شهر آذار عام 1919 جرى تغريم اثني عشر شيخا من عشائر بني سعيد بمبلغ ألف روبية لكل منهم وهدمت قلاعهم؛ لأنهم تحدوا أمر الضابط السياسي بشان تحصيل الإيرادات[85].

وأكد ويلسون " ان التقارير الواردة من مختلف المراكز كانت تدل على ان رؤساء مسؤولين قد تنبهوا لتصاعد الاضطراب والقلاقل بين العشائر فاخذوا حذرهم ، اذا استؤنفت دفع الضرائب، فكان مجموع المبالغ المقبوضة الى نهاية حزيران متساويا للمجموع الذي يقابله في نفس المدة من عام 1919، ولم تكن هناك قضية جباية بالقوة ، حتى ولاممارسة ضغط اعتيادي من قبل الحكام السياسيين الذين كانت بأيديهم جميع وسائل الإغراء ليفعلوا

كل ما بوسعهم ان يفعلوه فيحولون دون وصول الحالة الى مناطقهم الى الحد الذي يخشى منه"[86].وان المشكلة كما تصورها مساعد الضابط السياسي لقلعة سكر كانت "تحويل هذا الخوف والارتياب الى احترام" ، وذكر عن الشطرة في عام 1919 " ان فيها روحية اضطراب بين العشائر"[87]. وقد عملت هذه الروحية آثارها الايجابية وذلك بالانضمام للحركة الوطنية للتمهيد بثورة عنيفة ضد البريطانيين .

اما بالنسبة الى حجم الإيرادات فقد بذلت السلطات البريطانية جهوداً كبيرة من اجل تحقيق أقصى ما يمكن جمعه من هذه الإيرادات، ومن الطبيعي ان تستخدم هذه الأموال لتمويل جيش الاحتلال بالحبوب والأطعمة والإنفاق على الإدارة المدنية الجديدة. ففي نيسان من عام 1918 لم تستحصل رسوم من المحصول الشتوي في الشطرة ، على الرغم من العرض الذي قدمه الشيخ خيون آل عبيد حول التزامه جمع الواردات مقابل (50000) روبية[88]. فقد وصلت الضرائب المجباة من منطقة الشطرة للسنوات 1918–1919الى (38624) روبية ، بينما في أعوام 1919–1920 وصل عائدية هذه الضرائب في الشطرة أيضا الى (361910) روبية فقد بلغ مجموعها (400534) روبية[89].

وكان الضباط السياسيون يعلمون ان عشائر المنطقة لم تدفع شيئاً ولم تدفع الا القليل جداً لأكثر من عشر سنين فانهم كانوا يلحون في الطلب، بل وحتى يستخدمون القوة لغرض الجباية [90].

وبلغت المستحصلات في ناحية السويج التابعة لقضاء الشطرة للسنة المالية 1919 – 1920 وهي حسب الجدول الآتي [91]:

جدول رقم (4)

ت	المستحصلات	المبلغ
1	ضريبة المحال والبيوت	1550 روبية
2	ضريبة المجزرة	260 روبية
3	الجسور والمعابر	40 روبية
4	إيجارات ممتلكات البلدية والأسواق	1180 روبية
5	الغرامات	200 روبية
6	المجموع	3,230 روبية

أما في ناحية الدواية فقد انخفض الدخل الى اقل من النفقات وذلك بسبب الضريبة الأرضية والمدنية لم يصلا الى مقاديرها الطبيعية بسبب نقص مياه نهر الدواية . وفيما يلي مخطط للإيرادات الدواية للسنة المالية 1919–1920حسب الجدول الآتي[92]:

جدول رقم (5)

ت	نوع الضريبة	مقدارها
1	الضريبة الأرضية	25 روبية لكل شهر
2	الضريبة المدنية	25 روبية لكل شهر
3	ضريبة المحل	45روبية لكل شهر(إذ يوجد60محل على كل واحد

		ضريبة12عانه[93])
4	ضريبة العقار او البيوت	45 روبية لكل شهر
5	المجموع	140 روبية

واتضح من خلال كشف بالحسابات العائدة كواردات لبلدية الشطرة للعام 1920 حسب الجدول الآتي[94]:

جدول رقم (6)

ت	واردات بلدية الشطرة لشهر	المبلغ بالروبية وأجزائها
1	نيسان	2899,9,4
2	مايس	2548,12
3	حزيران	2170,12
4	تموز	2142,12

اما بالنسبة للواردات التي حصلت عليها بلدية الشطرة عام 1921 وهي حسب الجدول الآتي[95]:

جدول رقم (7)

ت	واردات بلدية الشطرة لشهر	المبلغ بالروبية
1	كانون الثاني	صفر
2	شباط	صفر
3	آذار	1141
4	نيسان	1443,6,4
5	مايس	935,12,8
6	حزيران	1120,01,0
7	تموز	311,4,8

وقد اتخذت الضرائب من قبل السلطات البريطانية أشكال متعددة ففي 12 آب عام 1919 تنوعت الضرائب في قضاء الشطرة وناحية الدواية وهي حسب الجدول الآتي[96] :

جدول رقم (8)

نوع الضريبة	الشطرة	الدواية
ضريبة البيوت	4,160 روبية	1,080 روبية
ضريبة البناء	100 روبية	لاتوجد
ضريبة المجازر	2,600 روبية	لاتوجد
ضريبة الإجازات	500 روبية	لاتوجد
ضريبة الجسور والعبارات	500 روبية	لاتوجد
ضريبة أجور ممتلكات البلدية وأسواقها	1,000 روبية	300 روبية

ضريبة السمسرة او الدلالية	لا توجد روبية	300 روبية
ضريبة الرقابة او الحراسة	2,640 روبية	لاتوجد
ضريبة الغرامات	500 روبية	لاتوجد
ضرائب متنوعة (متفرقة)	5,200 روبية	لاتوجد
ضريبة الرسو والهبوط (الوقوف)	1,800 روبية	لاتوجد
المجموع	19,000 روبية	1,680 روبية
إضافةً الى المنح والمساعدات من الإيرادات العامة	10,000 روبية	–
المجموع الكلي	29,000 روبية	1,680 روبية

ومن خلال ذلك نلاحظ ان السياسة الضرائبية التي اتبعتها السلطات البريطانية على الأهالي للمدة من 1918–1921 كانت موجهة على الحاصلات الزراعية والأعمال التجارية الصغيرة التي كان يقوم بها الأهالي في المدينة ، وذكر وميض نظمي بأن عبء الضرائب كان في الواقع اثقل على الفلاحين منه على التجار، وان الضرائب على التجارة كانت ضمن حدود معقولة ومقبولة ، وأضاف ايضاً بأنه يجب ان لا يقرب من البال أيضا ان الضرائب على التجار العراقيين كانت من وجهة النظر السياسية ، ذات عواقب اقل خطورة منها بالنسبة للضرائب على الأرض ؛ لان التركيب الاجتماعي للتجار لم يكن يسمح بقيام مقاومة ناجحة ، كما ان الطبيعة الاقتصادية للتجارة جعلت جباية الواردات أمراً أكثر سهولة وانتظاما الى حد كبير[97].

وذكرت جريدة النهضة بـ "أن السياسة المالية في لواء المنتفق كانت ثقيلة وخاصةً الجباية المجحفة التي قام بها الكابتن بريكلي – مساعد الضابط السياسي في الشطرة – ورفاقه في الغراف"[98].

المبحث الرابع : ميزانية بلدية الشطرة في ظل الاحتلال البريطاني :

لعدم توازن ميزانية إدارة بلدية الشطرة من الواردات والمصروفات، فقد خلقت طابعا أكثر شمولية بتبريرات الإدارة البريطانية على اثر قيام الانتفاضة الشعبية المسلحة عام 1920، فعندما سيطر البريطانيون سيطرة مباشرة على المدينة عام 1918 قاموا بالإشراف الفعلي على حسابات البلدية. وقد كشف تقرير بريطاني بأن دخل مدينة الشطرة للسنة المالية 1918–1919كان(36,820) روبية وقد حققت زيادة بقدره(اي نفس المبلغ)، وتوقعت السلطات البريطانية ان يصل المبلغ عام 1919 الى(243,940) روبية[99].

وفي المذكرة التي رفعها السكرتير المالي للمفوض المدني لبلاد ما بين النهرين الى الضابط السياسي في الناصرية وذلك 10 حزيران 1919 يذكر فيها بـ " أن الميزانيات المقدرة لكل من قلعة سكر والشطرة وسوق الشيوخ في لواء الناصرية لعام 1919– 1920 قد تم المصادقة عليها .. وانه سوف يتم النظر في قضية المساهمات في الإيرادات العامة بخصوص المستشفيات والتعليم في الوقت المحدد لها"[100].

كما قامت دائرة السكرتير المالي للمفوض المدني في بغداد بتاريخ 12 آب 1919 بإرسال مذكرة الى الحاكم السياسي في الناصرية توضح فيها بأنه صدور قرار بتقديم منحه مساعدة قيمتها (10,000) روبية تحسم من العائدات العامة الى بلدية الشطرة عن كلفة

بناء جدار المدينة، وقد اصدر هذا الامر نتيجة للطلب الذي قدمه مساعد الضابط السياسي في الشطرة في رسالته المرقمة 8680 بتأريخ 30 تموز 1919 الى بلدية الناصرية والتي بدورها أعلمت سكرتارية العائدات في بغداد [101] .

وسوف نستعرض جدولاً عن ميزانية بلدية الشطرة من إيرادات ونفقات في 12 آب 1919 حسب الجدول الآتي[102] :

جدول رقم (9)

الإيرادات	المبلغ	النفقات	المبلغ
ضريبة المحلات والبيوت	4160 روبية	رواتب المؤسسة(الضابط ، وضريبة البيت ومتنوعات)	2280 روبية
ضريبة البناء	100 روبية	رواتب المراقبة والحراسة (لكل واحد 200 روبية)	2400 روبية
ضريبة المجزرة	200 روبية	منح للمختارين	720 روبية
ضريبة الإجازات	500 روبية	إيجارات	300 روبية
الجسور (والابلام)	500 روبية	الاثاث والمعدات	500 روبية
إيجارات الأسواق وممتلكات البلدية	1000 روبية	دائرة الحوادث	1200 روبية
المراقبة والحراسة	2640 روبية	متنوعات	1700 روبية
الغرامات	500 روبية	إصلاح الطرق	1500 روبية

ضريبة الوقوف	1800 روبية	المؤسسات	200 روبية
ضرائب متنوعة	5200 روبية	كلفة الزيوت والإنارة	400 روبية
		متنوعات	200 روبية
		مؤسسة الدائرة الصحية	6210 روبية
		عمال مؤقتين	500 روبية
المجموع	16,600 روبية	مجموع النفقات	18110 روبية
زائدا المنح والمساعدات من الإيرادات العامة	10,000 روبية	زائدا بناء جدار المدينة	9920 روبية
المجموع الكلي	26,600 روبية	المجموع الكلي	28030 روبية

وفيما يلي جدول بنفقات موظفي بلدية الشطرة لعام 1919 من كل شهر حسب الجدول الآتي [103]:

جدول رقم (10)

ت	الوظيفة	الراتب
1	رئيس البلدية	80 روبية
2	الكاتب	40 روبية
3	المختارون عدد (2)	60 روبية
4	جاويش	30 روبية
5	مكاري عدد (10)	25 روبية لكل واحد أي يصبح (250) روبية

6	منظف عدد (10)	20 روبية لكل واحد أي يصبح (200) روبية
7	شاغل مصابيح (2)	25 روبية لكل واحد أي يصبح (50) روبية
8	منادي المدينة	10 روبيات

وقد ذكرت التقارير البريطانية مقدار النفقات السنوية في ميزانية بلدية الشطرة للسنة المالية 1919 – 1920 وهي كما موضحة في الجدول الآتي[104] :

جدول رقم (11)

مؤسسة الإدارة العامة	الوظيفة	الراتب	النفقات السنوية المقدرة
المؤسسة	الرئيس	80 روبية	960 روبية
	كاتب	40 روبية	480 روبية
	منادي المدينة	10 روبية	120 روبية
	جاويش	60 روبية	720 روبية المجموع2280 روبية
رواتب المختارين	مختارون30روبية لكل واحد	60 روبية	720 روبية
الحراسة والمراقبة	حارس		2400 روبية
الإنارة	3 حاملي مشاعل 75 روبية 25 روبية لكل واحد		900 روبية

الصحة والنظافة	2جاويش 30 روبية لكل واحد	60 روبية	720 روبية
	10كناسين20روبية لكل واحد	200 روبية	2400 روبية
	10 مكاري 25 روبية لكل وحد	250 روبية	3000 روبية
	وقد بلغ المجموع الكلي لهذه النفقات 12420 روبية		

وقام بريكلي(Berkeley) مساعد الضابط السياسي في الشطرة بإرسال مذكرة الى الضابط السياسي في الناصرية في 23 تشرين الأول 1919 ردا على مذكرته في 8 تشرين الأول 1919 جاء فيها " في الأول من نيسان كانت بلدية الشطرة مدينة بمبلغ قدرة 7022 روبية ، وان ميزانية الدخل العام 1919 –1920 كانت 19000 روبية وأضافت 10000 روبية استلمت كمنحه تجعل الدخل الكلي 29000 روبية ، بينما نترك ميزانية الإنفاق البالغة 18720 روبية مع الديون البالغة 7022 إتماناً يبلغ 3258 روبية بعد أخذه من الدخل " . وأضاف مساعد الضابط السياسي في الشطرة بـ " انه البلدية في الوقت الحاضر في حالة ازدهار ويتوقع ان يزداد الدخل المذكور آنفا . لكن هناك اهتمام كبير لتحسين المدينة سوف يؤدي الى تقليل هذه الزيادة . وتحت هذه الظروف اقترح ان تتحمل بلدية الشطرة تكاليف التعليم الكاملة التي تصل الى 2700 روبية سنوياً"[105].

وأوضح المسؤول السياسي في الناصرية في مذكرته المؤرخة في 18 كانون الأول 1919 الى السكرتير المالي في بغداد رداً على كتاب الأخير المؤرخ في 19 آب 1919 بأنه ليس في الشطرة ولا في قلعة سكر أي صيدليات ولا تصرف نفقات على الخدمة الطبية ، وطلب من السكرتير المالي بأن ينظر الى المذكرة المؤرخة في 26 تشرين الأول 1919المرسلة من

قبل مساعد الضابط السياسي في الشطرة، واقترح الضابط السياسي في الناصرية فيما يخص تكلفة بعض الخدمات مثل التعليم والخدمة الصحية بأنه يجب تغير المصروفات المحلية.اما بالنسبة للمستشفيات والصيدليات في الشطرة فقد كانت نفقتها السنوية تبلغ (13620) روبية وبكادر مكون من 28 رجلاً[106].

وبعث الكابتن اوركل (Orgal) مساعد الضابط السياسي في المنتفق في مركز الناصرية بمذكرة الى السكرتير المالي للمندوب المدني في بغداد في 11 تشرين الأول عام 1919طلب فيها إقرار ميزانية بلدية الشطرة بضمنها ميزانيتي ناحيتي الدواية والسويج التابعتين لقضاء الشطرة والموافقة عليها، علما ان مساعد الضابط السياسي في الشطرة مهتماً بمسألة الموافقة على المنحة الشهرية والمتمثلة بحوالي (110) روبيات لبلدية الدواية[107]. وجرى موافقة الجهات العليا في بغداد على نفقات بلدية الدواية وذلك في كتاب أرسله لوبو(Labo) مسؤول الحسابات السياسي في الناصرية في 13 أيلول 1919 وجاء فيها كما موضحة في الجدول الآتي[108]:

جدول رقم (12)

4 عمال اجرة	20 روبية لكل واحد منهم	80 روبية لكل شهر
زيت المصابيح		30 روبية في الشهر
المجموع		110 روبيات شهريا

إلا ان مساعد الضابط السياسي في الشطرة طلب نفقة شهرية إضافية بمقدار30 روبية ليصبح المجموع 140 روبية كما موضحة في الجدول الآتي[109] :

جدول رقم (13)

الصنف	الراتب الشهري
1 مختار	25 روبية
3 عدد منظف	60 روبية
1 شاعل مصابيح	15 روبية
زيت	30 روبية
نفقات البلدية	10 روبيات
المجموع	140روبية شهريا

وان هذه النفقة تلتزم موافقة مستشار نظام البنية التحتية وقد طلب مسؤول الحسابات في الناصرية من مساعد الضابط السياسي في الشطرة ان يقدم مقترحاته حول ميزانية البلدية، لربما تعلق حتى وصول تخمينات الميزانية [110].

وردا على تلك الإجراءات فقد قامت الإدارة المدنية للمناطق المحتلة في ولاية البصرة بإرسال مذكرة في 20 آب 1919 الى الضابط السياسي في لواء المنتفق ذكرت فيها " انه بسبب بعض الدعاوي في كل النفقات ودخل بلدية الدواية ، فأنه من الضروري توظيف شاعل مصابيح ابتداءً من 30 آب 1919 براتب 15 روبية للشهر الواحد . إذ ان الدخل انخفض اقل من النفقات وذلك بسبب الضريبة الأرضية والمدنية ولم يصلا الى مقاديرها الطبيعية بسبب نقص مياه نهر الدواية "[111] .

وجاء الصيغة الجديدة لميزانية بلدية الدواية وهي كما موضحة في الجدول الآتي[112]:

جدول رقم (14)

الدخل	
المصدر	المبلغ
الضريبة الأرضية	25 روبية لكل شهر
الضريبة المدنية	25 روبية لكل شهر
ضريبة المحل	54 روبية
ضريبة العقارات او البيوت	54 روبية
المجموع	140 روبية

اما النفقات فكانت موزعة حسب الجدول الآتي[113] :

جدول رقم (15)

الصنف	الراتب الشهري	المجموع الشهري
1مختار	25 روبية	25 روبية لكل شهر
3 منظفين	20 روبية	60 روبية في الشهر
1 شاعل فوانيس	15 روبية	15 روبية في الشهر
زيت 30 روبية	30 روبية في الشهر	
نفقات بلدية	10 روبيات	
المجموع	140 روبية	

وكان كشف بيان ميزانية بلدية الدواية للسنة المالية 1919 – 1920 عن الإيرادات المستحصلة والنفقات المصروفة وهي موضحة في الجدول الآتي[114]:

جدول رقم (16)

الإيرادات	المبلغ	النفقات	المبلغ
الضريبة الأرضية	300 روبية	منح المختارين	350 روبية
ضريبة السمسرة	300 روبية	التبرعات	100 روبية
ضريبة الأسواق	540 روبية	رواتب المؤسسات	90 روبية
ضريبة البيوت	540 روبية	تكاليف الزيت والأضوية	360 روبية
		رواتب المؤسسات	660 روبية
المجموع الكلي	1680 روبية	المجموع الكلي	1560 روبية

اما بالنسبة الى ميزانية ناحية السويج للسنة المالية 1919– 1920 فقد كانت على الوجه الآتي[115]:

جدول رقم (17)

الإيرادات	المبلغ	النفقات	المبلغ
ضريبة البيوت والدكاكين	1550 روبية	المختارين	80 روبية
ضريبة المجازر	260 روبية	الحراسة والمراقبة	1500 روبية
الجسور والمعابر	40 روبية	الحوادث والطوارئ	180 روبية

إيجارات ممتلكات البلدية والأسواق	1180 روبية	إصلاح الطرق	300 روبية
الغرامات	200 روبية	أشياء أخرى متفرقة	300 روبية
		المؤسسات الصحية العامة	600 روبية
المجموع الكلي	3,230 روبية	المجموع الكلي	2,960 روبية

ويبدو من خلال الجدولين (16) و(17) كان للنسبة السكانية أثرها الواضح في الإيرادات المستحصلة من الأهالي وكذلك النفقات . فقد كانت السويج اقل كثافة سكانية من ناحية الدواية . وبشكل عام فأن ميزانية بلدية الشطرة كانت غير مستقرة وغير ثابتة ، وعلى هذا الأساس نستعرض جدولاً بالنفقات المصروفة والإيرادات المستحصلة للسنوات المالية 1918–1919 و1919–1920 ، وهي كما موضحة بالجدول الآتي[116] :

جدول رقم (18)

الأوجه الرئيسة للأنفاق	السنة المالية 1918–1919	السنة المالية 1919–1920
رواتب للمؤسسات والبيوت	6100 روبية	2280 روبية
رواتب للمراقبة والحراسات	2000 روبية	2400 روبية
منح للمختارين	600 روبية	720 روبية
إيجارات	–	300 روبية

اثاث ومعدات	–	500 روبية
ضباط الطوارئ	480 روبية	1200 روبية
متنوعات	400 روبية	1700 روبية
بناء جدار الشطرة	10,000 روبية	–
البيوت	700 روبية	–
إصلاح الطرق	1500روبية	2500 روبية
مؤسسة الإنارة	500 روبية	900 روبية
كلفة الزيت والإضاءة	180 روبية	400 روبية
متنوعات والإنارة	500 روبية	200 روبية
مؤسسة الصحة	–	6120 روبية
عمال مؤقتين	100 روبية	500 روبية
المجموع الكلي	23060 روبية	18730 روبية

اما بالنسبة للإيرادات المستحصلة للسنوات المالية 1918– 1919 و1919– 1920 ، وهي كما موضحة بالجدول الآتي[117]:

جدول رقم (19)

الإيرادات المستحصلة	السنة المالية 1918– 1919	السنة المالية 1919– 1920
ضريبة السكن	3660 روبية	4160 روبية

ضريبة البناء	–	100 روبية
ضريبة المجازر	1760 روبية	2600 روبية
ضريبة الإجازات	–	500 روبية
ضريبة الجسور والمعابر	–	500 روبية
ضريبة البلدية وأسواقها	800 روبية	1000 روبية
ضريبة الرقابة والحراسة	2200 روبية	2640 روبية
ضريبة الغرامات	400 روبية	500 روبية
ضريبة الأرض	1800 روبية	–
ضريبة الرسو(الوقوف)	800 روبية	1800 روبية
ضريبة الخيل (الحصان)	1000 روبية	–
ضرائب متنوعة	–	5200 روبية
المجموع الكلي	12420 روبية	19,000 روبية

واقترح سكرتير الإيرادات العامة في بغداد في مذكرته في 18 كانون الأول عام 1919 على الضابط السياسي في الناصرية بان مساهمات الإيرادات العامة من البلديات في لواء المنتفق ينبغي ان تكون حصة التعليم في سوق الشيوخ (3000) روبية وفي الشطرة (2700) روبية كأجراء خاص في السنة المالية 1919. 1920 ، كما وانه لاتقدم أية معونة في هذه السنة المالية نحو تكاليف الخدمات الصحية والأساسية ، وانه يجب من الضابط السياسيين ان يقدروا بأن هذا لا يمكن اعتباره كسابقة، لكنه في ضوء عدم استقرار الموارد المالية للعديد

من البلديات فانه لايُعد من المرغوب به بان تنطبق بصورة كاملة. وان لا يؤخذ من هذه السياسة بقدر ما تؤدي الى وضع مالي أفضل في السنة المالية المقبلة والتي خلالها ستكون المساهمة بالنسبة للخدمات المذكورة اكبر[118].

وأقرت بلدية الشطرة الميزانية المقدرة لعام 1920 . 1921 التي قام مساعد الضابط السياسي في الشطرة بإرسال ميزانية القضاء بضمنها ميزانية ناحيتي الدواية والسويج الى الضابط السياسي في الناصرية ، والأخير أرسل كتاباً 13 آذار 1920 الى سكرتير الإيرادات العامة في بغداد لإبداء رأيه في هذه الميزانية[119].

وجاء رد سكرتير الإيرادات العامة في بغداد على ميزانيات بلديات المنتفق وبضمنها الشطرة وذلك في 10 مايس عام 1920 الى الحاكم السياسي في الناصرية . فقد تم إجراء الحسابات والتدقيقات على ميزانيتي الدواية والسويج . وابدى سكرتير الإيرادات العامة ملاحظاته على ميزانية الشطرة للسنة المالية 1920– 1921 وذكر بأنها تحتاج الى مراجعة من قبل الحاكم السياسي في الناصرية نظراً للمصادر المتعلقة بها في هذه الدائرة [120].

وفيما يلي نستعرض جدولا بالمبالغ العائدة لواردات ومصروفات أشهر السنة المالية 1920–1921 في بلدية الشطرة ، وهي كما موضحة بالجدول الآتي [121].

جدول رقم (20)

السنة	الشهر	مجموع الواردات	مجموع المصروفات
1920	نيسان	899,9,4 روبية	1371,4 روبية
1920	مايس	2548,12 روبية	1949,4روبية
1920	حزيران	2170,12روبية	1317,4 روبية

1920	تموز	2142,12روبية	2822,6,6 روبية
1921	كانون الثاني	صفر	775 روبية
1921	شباط	صفر	775 روبية
1921	آذار	1141روبية	775 روبية
1921	نيسان	1443,6,4 روبية	116,02,0روبية
1921	مايس	935,12,28 روبية	935,12,8 روبية
1921	حزيران	1120,01,0روبية	1120,1,0 روبية
1921	تموز	311,4,8روبية	311,4,8 روبية

وطلب سكرتير وزارة الداخلية استفسارا من متصرف لواء المنتفق في 14 تشرين الأول 1921 يوضح فيه الفرق في الواردات في عام 1920 التي وصلت (٣٣٨٠٠) روبية حتى صارت عام 1921 (17750) روبية [122].

وجاء الرد على سكرتير وزارة الداخلية من قبل المشاور السياسي في الناصرية نيابة من متصرفها وذلك في 5 كانون الأول 1921 ، جاء فيه " لا يخفى سعادتكم انه في (السنة) الماضية كانت عشائر الشطرة في حالة الثورة وانعدم الأمن في القضاء والقصبة (وعند) رجوع الحكومة للشطرة في شهر كانون الثاني لغاية حزيران ، ونفوذ الحكومة لم يكن قوياً كما يقتضي داخل القصبة (حيث ان) العشائر كانوا يحملون السلاح ويتجاوزن على حقوق سكان القصبة، ولذلك لما وضعت البلدية إعلاناً بالمزايدة في شهر آذار (حيث لم يوجد)

راغبين لها وأن أجبرت الحكومة بإعطائها بالالتزامات الحالية ، ولكن نتأمل دوام نفوذ الحكومة داخل الشطرة بقوة اكثر "[123].

الخاتمة :

أثارت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وهي:

1. لقد اهتمت سلطات الاحتلال البريطاني بزراعة المحاصيل التي تشكل المواد الأولية للصناعة البريطانية كالقطن والتبغ وتربية دودة القز لإنتاج الحرير والتمور والكتان. مما جعل من مدن العراق ومن بينها الشطرة مصدراً للمواد الأولية وسوقاً لتصريف منتجات المصانع البريطانية والذي أدى بالتالي إلى خلق بورجوازية زراعية وبورجوازية (طفيلية) وكلتاهما مرتبطتان بالرأسمال الاستعماري البريطاني.

2. حينما بدأت الصناعة الأجنبية تغزو الأسواق العراقية وخاصة بعد الاحتلال البريطاني للعراق، أصاب الصناعة الحرفية الكساد لعدم استطاعتها مزاحمة الصناعة الأجنبية من حيث الجودة والسعر مما أدى إلى ضمور وانحلال تلك الصناعة الحرفية اليدوية، فهجرها أصحابها والتحقوا بصفوف الطبقة العاملة .

3. لقد كان للنشاط التجاري المرتبط بالسوق العالمية التي كانت ترتبط به البورجوازية الطفيلية (الكومبرادورية) كوكلاء ومستوردين للبضائع والسلع الأجنبية دور كبير في تفويض الصناعة الحرفية مما عمق الأزمة التي أطاحت بالحرفيين وهددت الصناعات التقليدية التي كانت سائدة آنذاك في العراق .

4. خلال الاحتلال البريطاني ، عكست الصحف الاتجاهات الاقتصادية للسلطة المحتلة ، كما أسهمت في خلق الأجواء التي تساعد على الاستغلال ،وفوق هذا فقد كانت الصحف

خلال هذه المرحلة ميداناً لمناقشة موجة الغلاء التي أعقبت انتهاء الحرب . واهتمت الصحف كذلك بنشر أخبار المشاريع الاقتصادية التي أقدمت على إنشائها السلطات البريطانية في العراق لأغراض عسكرية .

5. أن التجارة في تلك الحقبة، عانت من عدم الاستقرار لكونها قد ارتبطت بحركة سوق تجارية عالمية، تحركها دول عظمى، همها الرئيس جني الأرباح على حساب البلدان الأضعف، وعلى الرغم من النشاط التجاري الذي شهده العراق لسنوات قليلة، إلا أن الأزمات بدأت تترى عليه، فأغلب المواد المستوردة كانت في خدمة جيش الاحتلال .

6. كان لفرض الضرائب الباهظة التي فرضها البريطانيون على الاهالي والتي لم تكن مألوفة خلال العهد العثماني، قد أدى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار.

7. بشكل عام فأن ميزانية بلدية الشطرة كانت غير مستقرة وغير ثابتة ؛ نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي شهدتها العراق بشكل عام والشطرة بشكل خاص في عام 1920 .

قائمة الهوامش

(1) مقتبس من : عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ، دراسة في التطورات العامة 1914– 1932، بغداد ، 1978، ص414– 415.

(2) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة1900 الى سنة 1950، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي ، ج1، بغداد ، 1988، ص159–160.

([3])C.o., 730– 150, 68568, X/M 08533, "Notes on the Tribes and Shaikhs of Shatrah District by Captain C.S.t. Berkeley , 14th December 1919 ", P.1.

وهي محفوظة في د. ك.و، موضوعها: وثائق مختلفة عن العراق، تسلسل الملف: 414، ضمن وثائق لندن.

([4])د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 22، موضوع الملفة: حدائق الناصرية ال جاسم ،فتحت في 1918/1/18واغلقت في 1919/5/28 ، و3 ، ص2.

([5])الايكر يساوي 4000متر.

([6])عماد احمد الجواهري، المصدر السابق ، ص416–417.

([7]) جريدة النهضة، العدد(29)،السنة الأولى ، الجمعة 14 تشرين الأول 1927 الموافق 17 ربيع الثاني 1346 هـ، النوادي العراقية ، الحلقة (10) ، ص3.

([8])جريدة النهضة، العدد(222)،السنة الثانية ، الأربعاء 10 تشرين الأول 1928 الموافق 25 ربيع الثاني 1347 هـ، الزراعة والري ، الحلقة (6) ، ص4.

([9])Reports of Administration for 1918 of Division and Districts of the Occupied Territories in Mesopotamia",Vol. I., Shatrah District Administration Report, 1918,P. 386.

([10])ملفات الاحتلال البريطاني، تسلسل الملفة: 2/177، موضوع الملفة: البلدية/ميزانية المنتفك، فتحت في عام 1919 واغلقت في 1920/2/26 ، و39، ص92.

([11]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة: 2654 رقم

الملف: ح/و/س أ/د موضوع الملفة: شط الشطرة/ الحلة، فتحت في 1922/12/11 واغلقت في 1923/12/31، و5 ، ص9.

([12]) المصدر نفسه .

([13])مقابلة شخصية مع السيد محسن تالي الزيدي(مواليد 1903) بتاريخ 1988/8/30 ؛ مقابلة شخصية مع الأستاذ الفاضل مكي السيد جاسم(مواليد 1905) بتاريخ 1988/11/26 .

([14])Report of Administration for1918,P.386.

([15]) هو بمنزلة مراقب زراعي ، أو وكيل لصاحب الأرض ، تكون حصته سدس الغلة أو عشرها من نصيب الطرفين ، في بعض المناطق يمنح قطعة من الأرض تسمى "الطليعة" يزرعها الفلاحون وتعطى البذور من أصحاب الأرض. ومصطلح "السركال" جاء من كلمتي "سه ر" و "كار" المستخدمتين في اللغتين الفارسية والكردية وهما تعنيان حرفيا رأس العمل . والسراكيل في الأصل زعماء الفروع العشائرية على الأغلب ، لاسيما عندما يكون صاحب الأرض من سكان المدن . للمزيد من التفصيل ينظر : احمد فهمي ، تقرير حول العراق ، بغداد ، 1926، ص58– 59 ، 72 ، 78–80 ، 130 .

([16])عماد احمد الجواهري، المصدر السابق ، ص423.

([17])Report of Administration for1918, P.386.

([18]) عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص425.

([19])Report of Administration for1918,P.386.

([20])عماد احمد الجواهري، المصدر السابق ، ص427.

([21]) المصدر نفسه، ص428.

([22])د.ك.و،الوحدة الوثائقية، ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 2/559، موضوع الملفة: الناصرية – منطقة الحي ، شؤون المالية لبلدية الناصرية ،فتحت في 1918/5/18 وأغلقت في 1918/6/11 ، و1 ، ص2.

([23])المصدر نفسه ، و1، ص3.

([24])المصدر نفسه .

([25]) المصدر نفسه، و1 ، ص3؛ و1 ، ص4.

([26]) المصدر نفسه، و1 ، ص4.

([27]) المصدر نفسه .

([28]) المصدر نفسه، و1 ، ص5.

([29]) المصدر نفسه .

([30]) المصدر نفسه، و2 ، ص8.

([31]) لونكريك، المصدر السابق ، ص160.

([32]) عماد احمد الجواهري، المصدر السابق ، ص432–433.

([33]) جريدة النهضة،العدد (308)، السنة الثانية، الجمعة 18 كانون الثاني 1929م الموافق 7 شعبان 1347 هـ، تحت عنوان(قانون دكتاتوري استعماري يعلن في لواء المنتفك) ، ص1.

([34]) مقتبس من : محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي1864 – 1958، ج1، بيروت ، صيدا ، 1965، ص192.

([35]) المصدر نفسه.

([36]) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص190 .

([37]) المصدر نفسه ، ص 191.

([38])Report of Administration for1918,P.390.

([39])Report of Administration for1918, PP.391-392.

([40]) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية ، ج1، بغداد ، 1972 ، ص50-51.

([41]) المصدر نفسه، ص52.

([42]) وميض جمال عمر نظمي، ثورة 1920 . الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية في العراق ، ط2، بغداد ، 1985، ص226.

([43]) ل .ن .كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق ، ترجمة :عبد الواحد كرم ، بغداد، 1985 ، ص121-122.

([44]) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة 311/1412 ، موضوع الملفة : التقارير المالية والاقتصادية ، فتحت في 1928/7/11 واغلقت في 1932/5/30 ، و3، ص18 .

([45]) جريدة النهضة، العدد(218) ،السنة الثانية، الجمعة 5 تشرين الاول 1928م الموافق20 ربيع الثاني 1347هـ وهي الحلقة (4) من عنوان (نظرة عامة في تاريخ لواء المنتفك والأدوار التي مرت عليه) بقلم عبد الحميد الشيخ محمود ، ص3.

([46]) يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما وحديثا، بغداد،1922، ص117.

([47]) المصدر نفسه ، ص118-119.

([48]) المصدر نفسه، ص124.

([49]) حسين الشعرباف ، الشطرة في الاحتلالين ، مذكرات الحاج حسين الشعرباف كتبها علي صائب الشعرباف، مخطوطة محفوظة لدى الباحث ، ص54.

(50)F.O., 371– 3407, X/M 07739, Revenue Basrah Wilayat ,P.11.

وهي محفوظة في د. ك.و ، موضوع الملفة : وثائق مختلفة عن العراق، تسلسل الملف، 603، ضمن وثائق لندن.

(51) lbid.

(52) lbid.

(53)عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص428.

(54) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 881، موضوع الملفة : شؤون المالية لبلدية الناصرية، فتحت في 1917/10/12 واغلقت في 1918/7/31، و5 ، ص6.

(55)Report of Administration for1918,P.353.

(56) وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص231–232.

(57) المصدر نفسه، ص232.

(58) المصدر نفسه، ص233.

(59) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص122.

(60) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق، ص449–452.

(61) كوتلوف ، المصدر السابق، ص124.

(62) مقتبس من : وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص217.

(63) المصدر نفسه ، ص220.

(64) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق، ص452–453.

([65])" مذكرات برترام توماس في العراق"، ترجمة عبد الهادي فنجان، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري ، بغداد ، 1986، ص125.

([66]) ارنولد ويلسون ، الثورة العراقية ،ترجمه وعلق عليه: جعفر الخياط ، بيروت،1971، ص109.

([67]) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق، ص462.

([68]) د.ك.و،الوحدة الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 881، موضوع الملفة : شؤون المالية لبلدية الناصرية، فتحت في 1917/10/12 ، واغلقت في 1918/7/31، و5، ص6.

([69])عبدالعال وحيد عبود العيساوي ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني 1921.1914، النجف ، 2008،ص116 ، 118.

([70])د.ك.و،الوحدة الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 881، موضوع الملفة : شؤون المالية لبلدية الناصرية، فتحت في 1917/10/12 ، واغلقت في 1918/7/31، و5، ص6.

([71]) الكودة: هي ضريبة الرأس التركية على الجمال والجاموس والضان والماعز منذ القدم ، وقد قلبت عند الاحتلال البصرة الى ضريبة الذبيحة لأجل تخفيض سعر اللحوم للجيش البريطاني .للمزيد من التفاصيل ينظر : فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق. دراسة في تطوره السياسي، نقله الى العربية جعفر الخياط ، بيروت، 1949، ص82.

([72]) المصدر نفسه ، ص191.

([73]) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق، ص 455.

([74]) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص108.

(75)المصدر نفسه ، ص107–108.

(76) الجواهري ، المصدر السابق ، ص455–457.

(77)Report of Administration for1918,P.353.

(78) lbid.

(79) lbid., P.384.

(80) lbid., PP. 353 ,384 .

(81) lbid., P.385.

(82)F.O., 371– 3407, X/M 07739, Revenue Basrah Wilayat , P.17.

(83) lbid.

(84) lbid

(85) غسان العطية ، المصدر السابق، ص322–323.

(86) ويلسون ، المصدر السابق ، ص98.

(87) مقتبس من : غسان العطية ، المصدر السابق، ص324.

(88)عبدالعال وحيد عبود العيساوي ، المصدر السابق ،ص113.

(89) وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص219 ؛ غسان العطية، العراق نشأة الدولة 1908– 1921 ، ترجمة : عطا عبد الوهاب ، تقديم : حسين جميل ، لندن ، 1988، ص 318.

(90)غسان العطية ، المصدر السابق ، ص318.

(91) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة: 2/479، موضوع

الملفة : الشؤون المالية لبلدية الناصرية، تقارير قوائم حسابية ، فتحت في 1919/2/16واغلقت في 1920/2/16 ، و15 ، ص18.

([92]) د.ك.و،الوحده الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني، تسلسل الملفة: 2/177، موضوع الملفة: البلدية/ميزانية المنتفك، فتحت في عام 1919 واغلقت في 1920/2/26 ، ،و15 ، ص18 .

([93])كانت الروبية تنقسم الى 16 "عانه" بينما تنقسم العانة الى "4 بيسات" والبيسة إلى "3 آرديات" .للمزيد من التفاصيل ينظر: خيري أبو الجبين ، قصة حياتي في فلسطين والكويت ، عمان ، 2002 ، ص113.

([94]) د.ك.و.الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة: 32050/1538، رقم الملف: 2/j/33.موضوع الملفة: بلديات الشطرة ، فتحت في 1920/4/1 واغلقت في 1923/12/23 ، و57، ص166.

([95]) المصدر نفسه .

([96]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة: 2/177 ،موضوع الملفة:البلدية / ميزانية المنتفك ، و3 ، ص9،و12،ص53 ؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة: 32050/1226 ، موضوع الملفة: بلدية الناصرية ، رقم الملفة : 1088/27 ، فتحت في 1920/1/15 واغلقت في 1921/1/22 ، و4 ، ص6.

([97]) وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص230–231.

([98]) جريدة النهضة ، العدد(23) ،السنة الاولى ،الجمعة 30 ايلول 1927 الموافق 3 ربيع الثاني 1346هـ،(النوادي العراقية)، القسم الخامس ، ص2.

(99)Report of Administration for1918,P.352.

(100)د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات الاحتلال البريطاني،تسلسل الملفة:2/479،موضوع الملفة :الشؤون المالية لبلدية الناصرية، تقارير قوائم حسابية ،و2،ص3 ؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 2/243،موضوع الملفة: إيرادات بلدية المنتفك، فتحت في1920/3/13واغلقت في1920/5/11،و1،ص1؛ د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية،تسلسل الملفة:1111،رقم الملفة: 1–M/25 ،موضوع الملفة: بلدية الناصرية،افتتحت في 1918/9/6،اغلقت في1919/21/8،و21/ص43؛د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة:2/873 ، موضوع الملفة : بلدية الناصرية سوق الشيوخ ، فتحت في 1917/12/6واغلقت في 1919/12/12، و12 ، ص12.

(101) د.ك.و.الوحدة الوثائقية ،ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة: 2/177،موضوع الملفة: البلدية / ميزانية المنتفك ، فتحت في 1919 واغلقت في 1920/2/26 ، و24 ، ص78.

(102) المصدر نفسه، و12 ، ص53.

(103) المصدر نفسه .

(104) د.ك.و،الوحدة الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة :2/479، موضوع الملفة : الشؤون المالية لبلدية الناصرية ، تقارير قوائم حسابية ، و4 ، ص5.

(105) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة: 32050/1226 ، رقم الملفة : 1088/27، موضوع الملفة: بلدية الناصرية ، فتحت في 1920/1/15واغلقت في 1921/1/24، و4 ، ص6.

([106]) المصدر نفسه،و2 ، ص5، و2 ، ص3.

([107]) د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة: 2/176، موضوع الملفة : بلدية الناصرية، فتحت في 11/ 5/ 1920 واغلقت في 14/ 6/ 1920 ، و7 ، ص11.

([108])د.ك.و.الوحدة الوثائقية ،ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة: 2/177،موضوع الملفة: البلدية / ميزانية المنتفك ، فتحت في 1919 واغلقت في 1920/2/26، و38 ، ص90.

([109])المصدر نفسه .

([110])المصدر نفسه .

([111]) المصدر نفسه، و37 ، ص 90.

([112]) المصدر نفسه .

([113]) المصدر نفسه .

([114]) المصدر نفسه،و40 ، ص94.

([115])د.ك.و،الوحدة الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة : 2/176، موضوع الملفة : بلدية الناصرية ، و10 ، ص14.

([116]) د.ك.و،الوحدة الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة ،2/177، موضوع الملفة ، البلدية / ميزانية المنتفك، و3 ، ص10،و3 ، ص11.

([117]) المصدر نفسه ،و3 ، ص9،و3 ، ص12.

([118]) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 2/479، موضوع الملفة : الشؤون المالية لبلدية الناصرية ، تقارير قوائم حسابية ، و10 ، ص19.

([119]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ،ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 2/243،موضوع الملفة: إيرادات بلدية المنتفك ، فتحت في 1920/3/13واغلقت في1920/5/11، و1،ص1؛ د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة: 32050/1226 ، رقم الملفة : 1088/27، موضوع الملفة: بلدية الناصرية، و16 ، ص21.

([120])د.ك.و،الوحدة الوثائقية ، ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة :2/413، موضوع الملفة : بلدية الناصرية ، فتحت في 1920/1/23 واغلقت في 1920/6/4 ، و18 ، ص12.

([121])د.ك.و.الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة: 32050/1538، رقم الملف: 2/j/33.موضوع الملفة: بلديات الشطرة ، فتحت في 1920/4/1 واغلقت في 1923/12/23 ، و58، ص166.

([122]) لمصدر نفسه،و60 ، ص167.

([123]) المصدر نفسه،و59 ، ص166.

قائمة المصادر:

أولاً : الوثائق

1- غير المنشورة :

أ – وثائق الاحتلال البريطاني :

1- ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 22، موضوع الملفة: حدائق الناصرية ال جاسم ،فتحت في 1918/1/18واغلقت في 1919/5/28.

2- ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة: 2/176، موضوع الملفة : بلدية الناصرية، فتحت في 11/ 5/ 1920 واغلقت في 14/ 6/ 1920 .

3- ملفات الاحتلال البريطاني، تسلسل الملفة: 2/177، موضوع الملفة: البلدية/ميزانية المنتفك، فتحت في عام 1919 واغلقت في 1920/2/26.

4- ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 2/243،موضوع الملفة: إيرادات بلدية المنتفك ، فتحت في 1920/3/13واغلقت في1920/5/11.

5- ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة :2/413، موضوع الملفة : بلدية الناصرية ، فتحت في 1920/1/23 واغلقت في 1920/6/4 .

6- ملفات الاحتلال البريطاني ، تسلسل الملفة: 2/479، موضوع الملفة : الشؤون المالية لبلدية الناصرية، تقارير قوائم حسابية ، فتحت في 1919/2/16واغلقت في 1920/2/16.

7- ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 2/559، موضوع الملفة: الناصرية – منطقة الحي ، شؤون المالية لبلدية الناصرية ،فتحت في 1918/5/18 وأغلقت في 1918/6/11

8- ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة:2/873 ، موضوع الملفة : بلدية الناصرية سوق الشيوخ ، فتحت في 1917/12/6واغلقت في 1919/12/12 .

9- ملفات الاحتلال البريطاني ،تسلسل الملفة: 881، موضوع الملفة : شؤون المالية لبلدية الناصرية، فتحت في 1917/10/12 واغلقت في 1918/7/31.

ب – وثائق وزارة الداخلية:

1- ملفات وزارة الداخلية،تسلسل الملفة: 1111، رقم الملفة: 1-M/25 ، موضوع الملفة: بلدية الناصرية ، افتتحت في 1918/9/6،اغلقت في 1919/21/8 .

2- ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة: 32050/1226 ، رقم الملفة : 1088/27، موضوع الملفة: بلدية الناصرية ، فتحت في 1920/1/15واغلقت في 1921/1/24

3- ملفات وزارة الداخلية ،تسلسل الملفة: 32050/1538، رقم الملف: 2/j/33.موضوع الملفة: بلديات الشطرة ، فتحت في 1920/4/1 واغلقت في 1923/12/23

4- ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة: 2654 رقم الملف: ح/و/س أ/د موضوع الملفة: شط الشطرة/ الحلة، فتحت في 1922/12/11 اغلقت في 1923/12/31

جـ – وثائق البلاط الملكي :

1- ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة 311/1412 ، موضوع الملفة : التقارير المالية والاقتصادية ، فتحت في 1928/7/11 واغلقت في 1932/5/30 .

د- وثائق المستعمرات البريطانية :

1- C.o., 730- 150, 68568, X/M 08533, "Notes on the Tribes and Shaikhs of Shatrah District by Captain C.S.t. Berkeley , 14th December 1919 ".

وهي محفوظة في د. ك.و، موضوعها: وثائق مختلفة عن العراق، تسلسل الملف: 414، ضمن وثائق لندن.

هـ – وثائق وزارة الخارجية البريطانية :

1- F.O., 371- 3407, X/M 07739, Revenue Basrah Wilayat ,P.11.

وهي محفوظة في د. ك.و ، موضوع الملفة : وثائق مختلفة عن العراق، تسلسل الملف، 603، ضمن وثائق لندن.

2- الوثائق المنشورة :

1- Reports of Administration for 1918 of Division and Districts of the Occupied Territories in Mesopotamia",Vol. I.

ثانياً – المخطوطات:

1– حسين الشعرباف ، الشطرة في الاحتلالين ، مذكرات الحاج حسين الشعرباف كتبها علي صائب الشعرباف، مخطوطة محفوظة لدى الباحث .

ثالثاً : المقابلات الشخصية :

1– مقابلة شخصية مع السيد محسن تالي الزيدي بتاريخ 1988/8/30 .

2– مقابلة شخصية مع الأستاذ الفاضل مكي السيد جاسم بتاريخ 1988/11/26 .

رابعاً – الكتب العربية :

1– احمد فهمي ، تقرير حول العراق ، بغداد ، 1926.

2– عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية ، ج1، بغداد ، 1972.

3– عبدالعال وحيد عبود العيساوي ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني 1921.1914، النجف ، 2008.

4– عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ، دراسة في التطورات العامة 1914– 1932، بغداد ، 1978.

5– محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي1864 – 1958، ج1، بيروت ، صيدا ، 1965.

6– وميض جمال عمر نظمي، ثورة 1920 . الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية في العراق ، ط2، بغداد ، 1985.

7– يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما وحديثا، بغداد،1922.

خامساً – الكتب المعربة:

1– ايرلاند ، فيليب ويلارد ، العراق. دراسة في تطوره السياسي، نقله الى العربية جعفر الخياط ، بيروت، 1949.

2– العطية ، غسان، العراق نشأة الدولة 1908– 1921 ، ترجمة : عطا عبد الوهاب ، تقديم : حسين جميل ، لندن ، 1988.

3- كوتلوف ، ل .ن . ، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق ، ترجمة :عبد الواحد كرم ، بغداد، 1985 .
4- لونكريك ، ستيفن همسلي، العراق الحديث من سنة1900 الى سنة 1950، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي ، ج1، بغداد ، 1988.
5- "مذكرات برترام توماس في العراق"، ترجمة عبد الهادي فنجان، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري ، بغداد ، 1986.
6- ويلسون ، ارنولد ، الثورة العراقية ،ترجمه وعلق عليه: جعفر الخياط ، بيروت،1971.

سادساً – المقالات :

1- جريدة النهضة ، العدد(23) ،السنة الاولى ،الجمعة 30 ايلول 1927 الموافق 3 ربيع الثاني 1346هـ،(النوادي العراقية)، القسم الخامس .
2- جريدة النهضة، العدد(29)،السنة الأولى ، الجمعة 14 تشرين الأول 1927 الموافق 17 ربيع الثاني 1346 هـ، النوادي العراقية ، الحلقة (10) .
3- جريدة النهضة، العدد(218) ،السنة الثانية، الجمعة 5 تشرين الاول 1928م الموافق20 ربيع الثاني 1347هـ وهي الحلقة (4) من عنوان (نظرة عامة في تاريخ لواء المنتفك والأدوار التي مرت عليه) بقلم عبد الحميد الشيخ محمود .
4- جريدة النهضة، العدد(222)،السنة الثانية ، الأربعاء 10 تشرين الأول 1928 الموافق 25 ربيع الثاني 1347 هـ، الزراعة والري ، الحلقة (6) .
5- جريدة النهضة،العدد (308)، السنة الثانية، الجمعة 18 كانون الثاني 1929م الموافق 7 شعبان 1347 هـ، تحت عنوان(قانون دكتاتوري استعماري يعلن في لواء المنتفك) .